جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة –

كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان:

دبلوماسية أحمد بن بلة من خلال الجريدة الرسمية الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبة:

- زريف شريفة

إشراف الأستاذ:

أ. بليدي خاليدة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. طليبي محمد	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
د. بليدي خاليدة	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
د. براهمي نصيرة	أستاذ محاضر –أ–	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة: 2024-2025

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة –

كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم تاريخ

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

بعنوان:

دبلوماسية أحمد بن بلة من خلال الجريدة الرسمية

إعداد الطالبة:

- زريف شريفة

إشراف الأستاذة:

أ. بليدي خاليدة

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
طليبي محمد	أستاذ محاضر	رئيسا
بليدي خاليدة	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
براهمي نصيرة	أستاذ محاضر	مناقشا

السنــة الجامعيــة: 2024-2025

الشكر والعرفان

بعد حمد الله تعالى وشكره والثناء عليه على نعمة العلم وسائر النعم، أتقدم بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتورة د. بليدي خليدة على نصائحها وإرشاداتها القيّمة التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث.

ولا يفوتني أن أعبّر عن امتناني لكل من قدّم لي يد العون والمساعدة لإتمام هذا العمل، فلكم جميعًا مني أصدق الشكر وأجزل التقدير.

الإهداء

أهدي تخرجي إلى روحي والدي المرحوم إن شاء الله حققت أمنيتك أبي الغالي وما خيبت ظنك وأنت بقبرك، ربي يرحمك ويجعل مثواك الجنة.

وإلى أول كلمه نطقت بها لساني في الحياة أمي الغالية من كانت بدعائها سر تميزي، إليك يا من أهديتني قلبا لا يعرف الكلل والملل والأمان والحنان الذي لا ينتهي، إليك يا من أنت في الحياة حياة، أشرقت سمائي بتخرجي وجهد سنيني حصدته بفضل ربي ثم دعواتك فأهديك تخرجي.

وإلى من يعجز لساني والكلمات عن وصفهم من كانوا سندا لي في دراستي إخواني الغاليين وخاصة أخي الكبير الذي دعمني طيلة مشوار الدراسي.

وإلى أساتذتي الأفاضل من بداية المشوار وحتى هذه اللحظة الجميلة.

مقدمة

مقدمة

إن البحث في تاريخ الثورة الجزائرية من الجانب الدبلوماسي والسياسي يفرض علينا التطرق إلى الشخصيات التي ساهمت بشكل أو بآخر في محطاتها ومراحلها داخليا وخارجيا، وفي إنجاحها من أجل تحقيق السيادة والاستقلال التام من قيد المحتل الفرنسي الغشيم.

ومن بين أبرز الشخصيات الوطنية نجد الرئيس الراحل أحمد بن بلة الذي ترك بصمة واضحة في النضال السياسي والدبلوماسي سواء في الثورة التحريرية أو بعد استقلال الجزائر. فقد لعب دورا كبيرا في إمداد الثورة بالسلاح، خصوصا في الفترة التي كانت فيه هذه الأخيرة بحاجه ماسة إلى السلاح، فلا يكن إنجاح أي ثوره دون سلاح، بالإضافة إلى الاهتمام بالقضايا العربية وأهمها القضية الفلسطينية بعد الاستقلال أصبح رئيسا للجمهورية وبدأت معه مرحلة بناء الدولة الجزائرية الوطنية المستقلة والحديثة ساعيا لتشييد ما تهدم طيلت سبع سنوات ونصف من الحرب والدمار بغية بناء دولة جزائرية ذات سيادة.

دوافع اختيار الموضوع:

دوافع ذاتية:

- التعرف على المسار النضالي والدبلوماسي الذي لعبه احمد بن بلة سواء قبل الاستقلال أو بعد الاستقلال.

دوافع موضوعية:

- حسب اطلاعي لم يتم تناول هذا الموضوع في الدراسات السابقة.

من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع هي:

- التعرف على المسار النضالي والدبلوماسي الذي لعبه أحمد بن بلة سواء أثناء الثورة التحريرية أو بعد الاستقلال.
- تسليط الضوء على أهم الشخصيات ذات الحنكة الدبلوماسية والثورية ألا وهي شخصية أحمد بن بلة.
- تهميش الباحثين لهذه الشخصية مقارنة بأهم أعماله وإنجازاته التي قدمها للجزائر.

إشكالية الدراسة:

لدراسة الموضوع طرحت الإشكالية الأتية: فيما تمثلت الدبلوماسية في الجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة؟

وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الأسئلة الأتية:

– ماذا قدمت هذه الشخصية الوطنية للجزائر سواء في الحركة الوطنية أو أثناء فترة حكمه للجزائر؟

– ما دوره في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني؟

– هل نجح بن بلة كرئيس في تحسين الأوضاع المزرية التي خلفها المستعمر الفرنسي؟

المنهج المتبع:

اتبعت المنهج التاريخي الوصفي لوصف الأحداث التاريخية وتتبعها وترتيبها كرونولوجيا.

المنهج التحليلي: لتحليل الأحداث والاستنباط منها.

الخطة المتبعة:

اشتملت خطة بحثي على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وبعض الملاحق التي تخدم الموضوع. تناولت في الفصل الأول الدبلوماسية إبان الثورة التحريرية الدبلوماسية الجزائرية من تشكيل الوفد الخارجي إلى تشكيل المكاتب في عهد الحكومة المؤقتة.

أما الفصل الثاني فدرست فيه الجزائر في عهد أحمد بن بلة، أما الفصل الثالث فقط خصصناه للدور الدبلوماسي الذي لعبه أحمد بن بلة من خلال الجريدة الرسمية الجزائرية، فقط تطرقت إلى تشكيل الحكومة، وإلى أهم الاتفاقيات التي وضعها أحمد بن بلة، وأنهيت البحث بخاتمة خصصتها لأهم النتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة.

المصادر والمراجع المعتمدة:

أولا: المصادر

– أحمد منصور: أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثوره الجزائر، يتناول المرحلة المبكرة عن حياة أحمد بن بلة.

– فتح الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، الذي تناول نشاط بن بلة في الخارج.

كم اعتمدنا على بعض الكتب في شكل مذكرات من بينها:

– مذكرة أحمد بن بلة التي تروي سيرته الذاتية.

المراجع وأهمها:

– رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، الذي تناول سيرة رؤساء الجزائر.

– عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958–1960.

كما لا ننسى الرسائل الجامعية التي من بينها:

الصعوبات:

من الصعوبات التي واجهتني أناء إنجاز هذا العمل ما يلي:

- التفحص والترجمة تحتاج إلى وقت أكثر.
- عدم وجود دراسات تخص الموضوع.
- هاجس الوقت الذي يعاني منه أغلبية الباحثين وعانيت منه أنا أيضا رغم توفر المادة العلمية لكن بسبب مماطلتي تأجلت مناقشة مذكرتي إلى دورة ثانية.

الفصل الأول:

الدبلوماسية الجزائرية إبان الثورة التحريرية

المبحث الأول :الدبلوماسية الجزائرية 1958/1954.

1-تشكيل الوفد الخارجي:

لقد قام الوفد الخارجي للثورة الجزائرية خلال الفترتين من 1956 إلى 1958 بالعديد من النشاطات، تمثلت في زيارات بعض أعضائها لعديد الدول العربية الآسيوية الأوروبية وغيرها من أجل الدعاية للثورة وكذا لشراء الأسلحة إضافة إلى سعيه الحثيث لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.[1]

نشاط الوفد الخارجي في مصر ودول المغرب العربي

الحقيقة أن نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في القاهرة عشية اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 لم ينطلق من فراغ بل وجد الأرضية المناسبة، وهي الأرضية التي أرساها نشاط الحركات المغاربية وتفاعلها.[2]

وذكر أحمد بن بلة أن أول لقاء له مع جمال عبد الناصر في حوالي شهر أكتوبر 1953، ويذكر بأنه رغم قصر مدة اللقاء أحس الطرفان بالتواصل والانسجام، وبعد الاهتمام الذي لقيه بن بلة من طرف عبد الناصر كلفه زملاؤه في الوفد بملف تطوير هذه العلاقة بالنظام المصري والحصول على الأسلحة التي كانت تشكل الأولوية بالنسبة للحركة الثورية في الجزائر آنذاك.

ومن الأنشطة التي قام بها أعضاء الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة التنقل بين مصر وليبيا ودول أخرى من أجل الترتيب للثورة، فقد أدرك دبلوماسيو الثورة الأوائل أهمية ليبيا التي يمكنها أن تشكل حبل الوريد الذي يمد الثورة بالسلاح القادم من مصر.[3]

وأشرف أحمد بن بلة شخصيا على تشكيل أول شبكة من الليبيين الذين تعاونوا معه بفعالية كبيرة في نقل السلاح المصري طيلة عامين ونصف ثم تهريبه إلى الجزائر، وأول عملية تمت

---

[1] عمر بوضربة: المعركة الدبلوماسية للثورة الجزائرية، جهود الوفد الخارجي (1954- 1958م)، ج2، دار عيلان، الجزائر، 2022، ص 175.

[2] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954- 1960)، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص 154.

[3] عمر بوضربة: المعركة الدبلوماسية ...، المرجع السابق، ص 178.

بواسطة مركب (فخر البحار) ذو الطابع السياسي، وأشرف على الحملة بن بلة شخصيا بمساعدة عقيد في الجيش الليبي (عبد الحميد درنة) وسائق سيارة، هذه العملية تحلت فيها مئات القطع الرشاشة.[1]

وزودت ليبيا كذلك بن بلة ب5000 خمسة آلاف جنيه لتوفير أكبر كمية من السلاح وإعدادها للتهريب مباشرة إلى الجزائر، وسافر بن بلة لإتمام مهمة الكفاح المسلح وليتم التفاهم النهائي بمعاونة محمد بوضياف مع قادة المقاومة المراكشية بتوحيد بدء الكفاح المسلح بمراكش والجزائر في وقت واحد، وقام بن بلة بشراء الشحنة الأولى واتخذت طريقها إلى جبال الأوراس من الحدود التونسية الليبية قبل أن تشتد الرقابة البوليسية بمحافظة طرابلس ولتحملها الإبل على مرحلتين:

الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة تخزين وسط تونس.

والمرحلة الثانية من منطقة تخزين عبر منطقة كاف إلى قيادة الأوراس.[2]

وعن الجانب المصري، فقد أرسل السيد عبد الناصر كمية من السلاح وساعد الوفد في شراء كمية أخرى، وأرسلوها إلى رجال الثورة، كما منحهم مقدارا من المال يقدر بمليوني فرنك فرنسي وفقا لمجلة Magazine Historia العدد 2040.[3]

وفي سنة 1955 استطاع بن بلة إرسال عدة شحنات من الأسلحة بواسطة اليختين (دينار وانتصار) ثم السفينة ديفاكس بعد أن وقع على محضر استلامها، فقد تمكن بوسائله الخاصة من الحصول على سفينة تجارية لاستخدامها في نقل الأسلحة من مصر الى ليبيا، فقد فرضت عليه الثورة توفير السلاح بكل الوسائل والطرق الممكنة وأن يبقى متنقلا بين القاهرة وليبيا وبلدان أوروبية أخرى كإسبانيا مثلا للبحث عن السلاح والذخيرة،[4] ثم بعد ذلك تأتي المكحلة

[1] عمر بوضربة: المعركة الدبلوماسية ...، المرجع السابق، ص 178

[2] فتحي الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990، صفحه 59- 60.

[3] وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية ومشكله السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 24.

[4] الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 206.

والهامة وهي الحصول على موافقة تونس بالخصوص على تمرير الأسلحة عبر أراضيها ثم إدخالها إلى الجزائر عبر نقاط محددة على الحدود التونسية الجزائرية والنقطة بالذات تناولتها اجتماعات الوفد الخارجي ومن ضمنها اجتماع 27 أبريل 1956 الذي ترأسه محمد خيضر بحضور: محمد لمين دباغين، فرحات عباس، أحمد توفيق المدني، عباس بن الشيخ الحسين وأحمد فرنسيس.[1]

فالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني لم تكن مهامه دبلوماسية دعائية فحسب بل كانت تتعداها إلى ميادين أخرى مثل شراء الأسلحة والإشراف الشخصي على نقلها.[2]

2-النشاط الإعلامي الدعائي:

ويعد النشاط الإعلامي نشاطا رئيسيا لأعضاء الوفد الخارجي وذلك للتعريف بالحركة الثورية الجديدة ومن ضمن الأنشطة التي يمكن إدراجها في هذا الإطار إذاعة بيان أول نوفمبر 1954 عبر (صوت العرب) وإقامة الندوات الصحفية وتلاوة البيانات باسم جبهة لتحرير الوطنية. وتعد أول ندوة 15 نوفمبر أول ندوة عقدتها بعثة القاهرة عرفت من خلالها بجبهة وجيش التحرير الوطني وحددت شروط الحل السلمي مع الحكومة الفرنسية لتلبية مطالب جبهة التحرير الوطنية.[3]

وعبر عبد الحميد مهري مسؤول مكتب جبهة التحرير الوطنية وبدمشق للصحافة السورية يوم 1957/06/17 بأن الجبهة لا تنتظر من حكومة بورجس مونوري باتباع سياسة كفيلة بوضع حد لحرب الجزائر، هذه الحرب لن تتوقف إلا إذا تم الاعتراف للجزائر بحقها في الحرية والاستقلال.[4]

---

[1] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية.... المرجع السابق، ص 181.

[2] المرجع نفسه، ص 179.

[3] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية.... المرجع السابق، ص 182-183

[4] عمر بوضربة: المعركة الدبلوماسية.... تطور النشاط الدبلوماسي الثورة الجزائرية، (1954- 1960)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص177.

ولجأت قيادة الوفد الخارجي إلى أسلوب البيانات الرسمية التي تناولت بالنقد اللاذع "السياسة الجزائرية" للحكومات الفرنسية، وأكدت من خلال هذه البيانات رفضها لأنصاف الحلول واستعداد الجبهة والشعب الجزائري لحرب طويلة الأمد، وكان يتم توزيع هذه البيانات وإذاعتها عبر إذاعة "صوت العرب" وبعض الإذاعات الغربية.[1]

وحول النشاط الإعلامي الإذاعي الذي كان يقوم بالدعاية للقضية الجزائرية ويبث أخبار ثورتها ذكر الدكتور أبو القاسم سعد الله بأنه مر بثلاث مراحل، المرحلة الأولى وتمتد من الفاتح نوفمبر 1954 إلى ديسمبر 1956، أما المرحلة الثانية فتبدأ من مؤتمر الصومام واعتمدت على وسائل بدائية لكنها شكلت تحديا صارخا للنظام الاستعماري. أما المرحلة الثالثة فقد بدأت بافتتاح (صوت الجزائر) في كل الإذاعات العربية تقريبا.[2]

وكان أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني والطلبة الجزائريون هم الذين يقومون بإعداد البرنامج وإذاعتها من "صوت الجزائر" وأشرف على صوت الجمهورية الجزائرية في البداية أحمد توفيق المدني بمساعدة فريق من الطلبة وأعضاء من الوفد الخارجي.[3]

1-ظروف اعتقال زعماء الجبهة:

اعتمد رئيس الحكومة الفرنسية "في مولي" في سياسته الشمال إفريقية مشروعا أراد من خلاله إرضاء السلطات التونسية والمغربية وتأكيد اندماج الجزائر، واتسمت سياسته بالغموض وعدم الجدية في ايجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.

كان الوضع في الجزائر محرجا إذ تزايدت الضغوط على "في مولي" إثر معركة الجزائر، أما الوضع ببلدان المغرب العربي فكان ذلك محرجا من مضاعفات حرب الجزائر، وازدادت ضغوط السياسة الفرنسية وحوادث الحدود، وطالب بورقيبة ومحمد الخامس بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.

---

[1] عمر بوضربة: المعركة الدبلوماسية....، المرجع السابق، ص161.

[2] نفسه، ص ص 185- 186.

[3] عمر بوضربة: تطور النشاط....، المرجع السابق، ص 163.

- وجد قاده الوصل الخارجي للجبهة صعوبة في اقناع مصر بجدوى اللقاء المغاربي، وواجهوا مساومات بورقيبة والأمير الحسن اللذين طرحا فكرة إشراك مصالي في المفاوضات المحتملة وتلبية الموقف الجزائري ولعل خلافاتهم مع قادة الداخل شجعتهم لولوج خيار المفاوضات.
- واعتقد بورقيبة على ذوق ضوء لقاءاته واتصالاته بالمسؤولين الفرنسيين أن الحكومة الفرنسية تبدي رغبتها في قيامة بالوساطة لدى الجزائريين لإيجاد حل سلمي ووقف القتال.[1]

2-حادثة الاختطاف:

في 22 أكتوبر 1956، قامت المخابرات الفرنسية باختطاف طائرات نقل أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، الذي كانوا في طريقهم من الرباط إلى تونس للمشاركة في لقاء ثلاثي يجمعهم بالكاهل المغربي محمد الخامس وباي تونس ورئيس حكومته الحبيب بورقيبة.[2]

في 22 أكتوبر 1956 في حين كان يتوجب أن يستقلوا الطائرة نفسها مع السلطان وحاشيته ركب مندوبو جبهة التحرير الوطني في اللحظة الأخيرة طائرة أخرى، فعلم الجنرال فراندون رئيس المنطقة الجوية الخامسة -التي تغطي الجزائر- بهذا التغيير الحاصل، ورأى فيها المناسبة غير المنتظرة لعملية الاختطاف، وماكس لوجون هو الذي أعطى الأمر بدون تردد باعتراض الطائرة، وفي الوقت الذي امتنع فيه عن إبلاغي مولاه، بلغ بالمقابل روبير لاكوست فعاد هذا الأخير بسرعة إلى الجزائر العاصمة لكي يشرف على تنفيذ عملية القرصنة. رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية "1956-1962، تريفارس سون، ط1، دار الفارابي، الجزائر، 2003، ص 354. وهكذا تمت عملية القرصنة في الجو، واعتقل الزعماء الأربعة (ابن بلة، خيضر، آيت أحمد، بوضياف) ومستشارهم مصطفى الأشرف.

[1] مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 77-81.

[2] محمد عباس: دوغول... الجزائر أحداث- قضايا- شهادات، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 270.

حل الأعضاء الخمسة إلى مقر جهاز الاستخبارات في أعالي العاصمة الجزائرية وسط إجراءات أمنية عسكرية مشددة للتحقيق قبل تحويلهم للسجن في فرنسا،[1] فكان الوضع في السجن صعبا بشكل كبير، وكانت الزنزانات صغيرة وكل واحد في زنزانة منفردة لكن الاوضاع تغيرت حينما جاءت ديغول لا يروا بعضهم ولا يتحدثوا مع بعضهم البعض.[2] ولم يطلق سراحهم الا بعد اقرار وقف إطلاق النار في مارس 1962.

حيث كان لاختطاف هؤلاء الأعضاء أثرا كبيرا على مسار الثورة التي تأججت بعدما قرر في الداخل والخارج التمسك بخيار المقاومة من أجل التحرر حيث قال أحمد بن بلة إن عملية الاختطاف نقضت المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية من أجل إنهاء الحرب،[3] وأعطت هذه الحادثة لتطور المشكل الجزائري طابع التشدد وعدم الثقة في النوايا الفرنسية، وصدقت نظرة جبهة التحرير الوطني الرافضة لسياسة التعاون مع فرنسا والقبول بمقترحاتها التفاوضية وكسبت جبهة التحرير الوطني جراء هذا الاختطاف تضامن شعوب المغرب العربي اللامحدود.[4]

بالإضافة إلى أنه لم تهمل قياده الثورة الجزائرية مناضليها المختطفين الذين تم تحويلهم مباشرة بعد الاختطاف إلى فرنسا،[5] وظلت قيادة الثورة الجزائرية تطالب بإطلاق سراح قادتها المعتقلين دون قيد أو شرط، من جهة واصل قاده الثورة المختطفون نضالهم داخل السجون الفرنسية تعبيرا عن رفضهم للقوانين المجحفة المرتكبة في حقهم حيث أعلنوا إضرابا عن الطعام والمطالبة بحق التمتع بنظام المساجين السياسيين، حيث ظلوا معتقلين هناك إلى غاية إطلاق سراحهم يوم 12 مارس 1962[6].

---

[1] رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص59.

[2] رابح لونيسي: الصراع السياسي..... أحمد بن بلة، المرجع السابق، ص151.

[3] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ص59.

[4] مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص 89.

[5] رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر.... المرجع السابق، ص 62.

[6] المرجع نفسه، ص 61.

المظاهرات جميع أنحاء تونس مصحوبة ببلاغات استنكار لعملية الاختطاف ومظاهر تخريب مست محلات تجارية للأوروبيين[1].

وأكد بورقيبة أن هذه الحادثة لن تحبط ندوة تونس، وأنها وجدت الشمال الإفريقي وباعدت بينه وبين فرنسا، وقفزت بالمشكل الجزائري نحو خطورة أشد، واستدعت الحكومة الفرنسية سفيرها في باريس وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين لكن حملة التضامن الشعبية في الوطن العربي وأنحاء العالم مع المعتقلين ظلت متأججة، وتؤثر على مواقف الحكومة الفرنسية الضعيفة[2].

وردت فرنسا على ذلك بأن هؤلاء الخمسة هم رعايا فرنسيون، وهم الآن في قبضة سلطة فرنسية، ولا يوجد قانون في العالم يمكن أن يحكم على هذه السلطة بتسليم مواطنيها إلى سلطة أجنبية[3].

3-تأسيس المكاتب الخارجية لجبهة التحرير الوطني:

عمدت قياده الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني (محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد ومنذ البدء إقامة مراكز حضور دائمة في بعض العواصم العربية والاسلامية والتي أطلق عليها[4] اسم مكاتب وبعثات جبهة التحرير الوطني: فيعن مهري في دمشق، وأحمد توفيق المدني في القاهرة، الشيخ محمد خير الدين في الرباط، والمقدم فاسي ثم بوزيد في تونس، ومحمد الصديق بن يحيى ويساعده الخضر ابراهيمي في جاكرتا.[5]

بعد ذلك قررت قيادة الوفد الخارجي التوجه إلى آفاق أبعد وأعمق باتجاه الحليف الطبيعي لفرنسا دول غرب أوروبا، ومن أجل كسب أصوات قد تدعم مواقف الجبهة وتفضح ممارسات الطرف الفرنسي، لذلك لجأت منذ منتصف عام 1957 إلى فتح بعثات في كل من لندن عن

---

[1] بن عنو بلبروات: تداعيات اختطاف طائرة، المرجع السابق، ص 358.

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة، المرجع السابق، ص 88.

[3] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 97.

[4] عمر بوضربة، دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1960، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاجتماعية، العدد 20، جوان 2018، ص 30.

[5] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية...، المرجع السابق، ص 254.

طريق محمد كلو، وفي بون عن طريق حفيظ كرمان، وفي روما مع صالح محبوبي ثن طيب بولحرون، وفي سويسرا مع كرخوجا، وفي ستوكهولم مع محمد الشريف ساحلي[1].

تمثلت أهم أنشطة بعثات جبهة التحرير في دول أوروبا الغربية في النشاط الإعلامي والدعائي والاتصال بالمنظمات الانسانية والنقابية لتحصيل المساعدات لفائدة الجالية الجزائرية، اللاجئون، والطلبة والفارون من الجيش الفرنسي، وكذلك على الجانب الانساني من خلال ملف اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب الأقصى، فكانت تقوم بطباعة وتوزيع المطبوعات المختلفة المتعلقة بالوضع الانساني للاجئين وعرض الأفلام الوثائقية التي تبرر معاناتهم، والاتصال بالمنظمات الانسانية والدولية وهو ما أدى إلى تزايد المساعدات الانسانية المادية والمالية الموجهة للاجئين الجزائريين.[2] الأنشطة الدبلوماسية المختلفة: تقديم طلبات الاعتراف بالحكومة الجزائرية وعقد اللقاءات مع سفراء وممثلي الدول من أجل دعم القضية الجزائرية في هيئه الأمم المتحدة، والمشاركة في الندوات الدولية المختلفة لتمثيل الحكومة الجزائرية.

القيام بنشاطات قنصلية مختلفة: كالسعي للحصول على رخص الدخول والخروج، جوازات السفر والتأشيرات وغيرها من الإجراءات الإدارية الضرورية لإقامة المسؤولين الطلبة واللاجئين الجزائريين.

تعتبر بمثابه الناطق باسم الحكومة م.ج.ج والدفاع عن المصالح الجزائرية لدى الحكومات والسلطات الرسمية للدول المعترفة بالحكومة الجزائرية.

مكتب تونس:

تنتمي فيدرالية تونس من الناحية التنظيمية لوزارة الداخلية التي يترأسها السيد: لخضر بن طوبال، وقد انشأت هذه الفيدرالية سنة 1957 بعد أن انتشرت خلايا الجبهة في كامل التراب التونسي حيث ترأسها آنذاك السيد طالبي الطيب المدعو علال[3].

[1] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية.....، المرجع السابق، ص 254.

[2] عمر بوضربة: دور مكاب .....، المرجع السابق، ص 31.

[3] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية.... المرجع السابق، ص

وكان الإسراع في الاهتمام بأحوال الجزائريين بتونس بدافع تجنيدهم لخدمة الثورة على جميع المستويات ومنع الدعاية الفرنسية من الوصول إليهم والتأثير فيهم، وعدم فسح المجال أمام أي طرف لجعلهم وسيلة مساومة أو ضغط، وبعد سنتين من النشاط أي سنة 1959 [1]وتتمثل المهام المسندة لمكتب تونس في:

أ-**مهام تنظيمية- داخلية:** وتتمثل في تنظيم وتأطير المناضلين، وتكوينهم النضالي والسياسي عن طريق إصدار النشريات الداخلية والتنظيمية.

خارجية: الإشراف على تنفيذ التعليمات والإشراف على تنظيم عمليات جمع الإعلانات (الأموال- الملابس- المواد الغذائية...)

ب-**مهام إدارية:** وذلك بتقديمه للمساعدة وتوجيه الجزائريين في كل الميادين، خاصة ما يتعلق بالحالة المدنية مثل: الشعارات، بطاقات الحالة المدنية...[2] كما تشرف على حفظ النظام والانضباط وحل الخلافات والنزاعات التي تنشب بين اللاجئين الجزائريين، والإشراف على استقبال الوافدين الجدد إلى تونس، وتقديم الخدمات الصحية لهم، بضمان تزويدهم بالأدوية وإيداعهم المستشفيات إذا استلزم الأمر ذلك[3].

قامت قيادة الثورة بتشكيل بعض الهياكل لجبهة التحرير بتونس ومنها مكتب للدعاية والإعلام بتونس خلال شهر مارس 1956 وكان هذا المكتب في السابق تابعا لبعثة جبهة التحرير الوطني، ثم أصبحت وزاره الأخبار تشرف عليه، ومن بين المهام الملقاة على عاتقه، الإشراف على نشاطات الإعلام الجزائرية في تونس سواء المكتوبة أو المسموعة، كإذاعة صوت الجزائر بتونس[4].

---

[1] لزهر بديدة: نشاط بعثات جبهة التحرير الوطني للدول العربية ما بين 1957 و1959 ودورها في الدعم العربي للثورة الجزائرية من خلال وثائق مؤتمر طرابلس، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، العدد الأول، الجزائر، جانفي 2023، ص 16.

[2] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية.... المرجع السابق، ص 177.

[3] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية.... المرجعنفسه، ص 147.

[4] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص 42.

4-مكاتب جبهة التحرير الوطني:

1- مكتب (الرباط) المغرب الأقصى:

تأسس مكتب جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى سنة 1956 وتولى الشيخ خير الدين إدارته، وبذلك يعتبر هذا المكتب من أقدم المكاتب الخارجية، وقد جاء تأسيسه في ظروف صعبة مما أثر سلبا على نشاطه إلى غاية سنة 1958، حيث اضطرت الجبهة إلى إحداث إصلاحات على هيكلته لإعطائه فعالية أكبر.

قامت دول المغرب الأقصى بدعم الثورة الجزائرية، وخاصة في ظل محمد الخامس، الذي لعب دور لا يستهان به منذ عودته من منفاه، حيث فتح الباب على مصراعيه لاستقبال الجزائريين، ورخص باستعمال أراضي بلده كمجال حيوي لنشاطهم، واعترف بالإطارات السياسية بجبهة التحرير الوطني التي بدأت تقيم في المغرب الأقصى كممثلين للشعب الجزائري.[1] إضافة إلى الرباط كانت هناك مكاتب أخرى في وجدة وتطوان والناظور وطنجة وقد دعمت جبهة التحرير الوطني جهازها الإعلامي بصدور جرائد أهمها جريدة المقاومة، وجريدة المجاهد، العلم، الصدى، وكان هناك في المغرب محطة إذاعية جزائرية هي "إذاعة صوت الجزائر" وفي عهد الحكومة المؤقتة أقامت جبهة التحرير الوطني بالرباط مقرات أخرى لمكتب الإعلام والصحافة، وخضوع الاتحاد العام للعمال الجزائريين ولاتحاد العام للطلبة الجزائريين بجانب إدارة مصالح الاستعلامات والتموين المالي[2].

مكتب سوريا:

تأسس هذا المكتب في سنة 1956، وكان يرأسه في دمشق عبد الحميد مهري يساعده في مهامه محمد العسيري، ومن أهم نشاطاته هناك إصدار نشرية إعلامية تم توزيعها في البلاد العربية، وكان المكتب يشرف على إذاعة برنامج يومي في الإذاعة السورية وكذلك حضور

[1] نفسه، ص42.

[2] نفسه، ص 43.

التظاهرات السلمية وكان يتولى العناية بشؤون الطلبة الجزائريين[1]، يتلقى كذلك الاشتراكات المنتظمة للجزائريين للمقيمين بسوريا ومن بعض المتعاطفين السوريين، هذه القيمة المالية تحول إلى الحساب البنكي لوزارة المالية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[2]

يسهر مكتب دمشق على قبول الطلبة الجزائريين وتكوينهم بالمدارس العسكرية، كما يتكفل بالطلبة المدنيين في الجامعات والمدارس السورية والذين بلغ عددهم في الموسم الدراسي 1959- 1960 وستين طالبا[3].

مكتب القاهرة:

في 08 مارس 1957 استحدث الوفد الخارجي هيكلة أسماها المكتب الخاص بجبهة التحرير الوطني بالقاهرة[4] كانت مكونة من أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر وحسين آيت أحمد ترأسه لمين دباغين ثم كريم بلقاسم، ثم سعد دحلب[5]، لم يكن للمكتب نشاطات إن توطيد العلاقة مع مصر يعني الكثير الشيء الكثير، ولهذا كانت علاقتها ببداية الثورة بقيادة الصف الأول لجبهة التحرير الوطني في الخارج، وبعد اختطاف القادة في حادثة الطائرة المعروفة في 22 أكتوبر 1956 آلت قيادة الخارج للدكتور لمين دباغين بصفته مكلفا من مؤتمر الصومام، يساعده العديد من المناضلين وكانت هذه القيادة الجديدة على تواصل مباشر مع المصريين.[6]

لم يكن للمكتب نشاطات دبلوماسية، فانحصرت مهامه في عبور الأسلحة وفي السعي لقبول الطلبة الجزائريين وتكوينهم بالمدارس العسكرية.

---

[1] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص 44.

[2] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية.... المرجع السابق، ص 166.

[3] نفسه، ص 166.

[4] يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954- 1962، دار هومة، الجزائر، 2013، ص211.

[5] عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص 44.

[6] لزهر بديدة، نشاط بعثات جبهة، المرجع السابق، ص 17.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية 1962/1958.

1-تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

جاء تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نتيجة الظروف والعوامل التي عاشتها الثورة داخليا وخارجيا، ويمكن تناول هذه الظروف كما يلي:

أولا: الظروف الداخلية

تكتسي هذه الظروف والعوامل أهمية بالغة، لما لها من تأثير مباشر على سير أحداث الثورة والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- الظروف السياسية:

بموجب قرارات مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ والتي ضمّت خمسة أعضاء هم: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، وسعد دحلب، وزعوا فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة.

سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أُتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وقيادتها، غير أنّ صعوبات اعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج، بعد فشل معركة الجزائر 1957. ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية، فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج (تونس). ثم العودة إلى أرض الوطن ولكن الأحداث انحرفت نحو الأسوأ.[1]

وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957 أزمة داخلية تمثّلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان ولكن بفضل اللجوء إلى وساطة السيد عباس فرحات تم حل الأزمة بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهذا في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة. ومع رغم فإن لجنة التنسيق والتنفيذ بقيت تدور في حلقة مفرغة

[1] محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الوطنية وثورة أول نوفمبر 2007، 1954، ص 88-89.

وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، مما أدّى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل.

حدث في مثل هذه الأجواء اغتيال عبان رمضان، وقد أنجز عن هذا الاحتيال أثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وخصوصًا السيد عباس فرحات الذي فكّر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية، لكنه تراجع عن قراره وبرر ذلك بقوله:" بأنه مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوأ[1].

2- الظروف العسكرية:

تكاد تجمع مصادر الأرشيف والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع، علما أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجة وصعبة للغاية.

فسنة 1958 وما بعدها سجلت بصورة ملحوظة منعطفا حاسما في تسيير العمليات العسكرية في الجزائر، فسواء في الداخل أول الخارج تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الاستعماري وفرق الأمن بمختلف وحداتها حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية، التي تآكلت مع أسلوب الحرب الثورية، وقد عم الإرهاق في الداخل من جراء الاستراتيجية العسكرية الديغولية، وبدا الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص[2] سواء في المعارك والاشتباكات في داخل الوطن أو على الحدود المسيحية والمكهربة خط موريس فخلال سنتي 1958-1959 كان 80% من عناصر جيش التحرير الوطني يستشهد في وسط الأسلاك الشائكة والمكهربة، خلال اختراق خط موريس.[3] ففي فترة لا تتجاوز 60 يوما، استشهد حوالي 6,000 مجاهدا.

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر.... المرجع السابق، ص 89.

[2] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية.... المرجع السابق، ص 18.

[3] محمد العربي الوبيري وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر ... المرجع السابق، ص ص 91-92.

بحق المتابعة، من هنا جاءت أوامر الطيران الحربي الفرنسي بمهاجمة ساقية سيدي يوسف التي أدت إلى استشهاد تسعة وستين مدنيا وحصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت بمائة وثلاثين.[1]

3- الظروف الاجتماعية:

ولقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين. خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرّمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين، قصد عزلهم من جيش التحرير، ففي هذا الإطار مثلا قامت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة ثلاثة وسبعين محتشداً، في حين كانت المناطق المحرمة تشكل ثلثي (3/2) مساحة الولاية، تأثلات ماطق عديدة من جراء ذلك، خصوصا الفقيرة منها.

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسيين حربا نسبية على أفراد الشعب الجزائري، وتأتي في طليعة هذه الصالح المكاتب الإدارية المختصة (SAS) التي شرع في إنشائها منذ سنة 1955، فركزت جهودها على المرأة الجزائرية وفئة الشباب، مستعينة بالوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة، الإذاعة، والسينما، وسعت هذه المصالح إلى تثبيط عزائم وزرع اليأس فيهم بقمعهم بالقوة.

- الظروف الخارجية:

كان للظروف الخارجية دور وتأثر بارزان في دفع قيادة الثورة، ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي يمكن أن نظهر أهمها فيما يلي:

الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى فإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير في قراب الدولتين أديا إلى تزايد التصعد في المغرب العربي، حيث قام الطيران العسكري الفرنسي يوم 8 فبراير 1958 بقنبلة ساقية سيدي يوسف، وقد أدى هذا الهجوم العدواني إلى مقتل المدنيين من الطرفين التونسي

[1] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر.... المرجع السابق، ص 93-94.

والجزائري، فمن أجل تفادي مثل هذه الأخطار ومن أجل تفادي التدخل المصري في المنطقة وتحديدا من البوابة الجزائرية قامت الدولتان التونسية والمغربية بين 27و 29 فبريل 1958.[1]

- الظروف الخارجية:

كان للظروف الخارجية دور وتأثير بارزان في دفع قيادة الثورة، ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

- الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى فإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير في قراب الدولتين أديا إلى تزايد التصعد في المغرب العربي، حيث قام الطيران العسكري الفرنسي يوم 8 فيفري 1958 بقنبلة ساقية سيدي يوسف، وقد أدى هذا الهجوم العدواني إلى مقتل عشرات المدنيين من الطرفين التونسي والجزائري ومن أجل تفادي مثل هذه الأخطار ومن أجل تفادي التدخل المصري في المنطقة وتحديدا من البوابة الجزائرية قامت الدولتين التونسية والمغربية بين 27 و 29 أفريل 1958.[2]

هذه الندوة جعلت من استقلال الجزائر شرطا لحل الصراع الجزائري الفرنسي كما اعترفت الدولتان بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لكن بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية. لقد شكل خوف نظامي تونس والمغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما، دافعا لمحاولتهما احتواء الثورة الجزائرية، وهذا ما تجسد فعلا في ضغوط سياسية ونصائح للركون إلى المفاوضات.

عوده الجنرال ديغول إلى السلطة على إثر أحداث 13 ماي 1958 التي شهدتها الجزائر، وما ترتب عنها من انعكاسات داخلية وخارجية زادت من متاعب جبهة التحرير الوطنية ولهذا فقد اقترح أعمر أوعمران في تقرير إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) ضرورة التعجيل بتأسيس

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر... المرجع السابق، ص 96-97.

[2] نفسه، ص ص 96-97.

حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية كخطة هجومية دبلوماسيا، وقصد الإستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة، لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية، واعتبر فرحات عباس عودة الجنرال إلى هرم السلطة في باريس فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سلمية (للصراع) وهو ما يستخلص من تصريحه لجريدة المجاهد يوم 10 اكتوبر 1958 حيث قال: (إن تشكيل الحكومة الجزائرية من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة ودقة من ذي قبل.[1]

– زيادة نشاط وتوسيع جبهة التحرير الوطني لعملياتها العدائية خارج الجزائر بواسطة فيدراليتها خلف أثارا بارزة، جعل الحكومة الفرنسية تحس بهول تلك العمليات. ففي تاريخ 28 أوت 1958م نفذت الجبهة عدة عمليات تخريبية قدرت بـ 58 عملية تضمنت القيام 242 هجوما ضد 131 هدفا، خلفت في مجملها 118 جريح و 32 قتيل، مما جعل الجنرال ديغول يعيد حساباته، بالإضافة إلى مسألة اختطاف الطائرة المقلة للوفد الخارجي إلى تونس بتاريخ 22 أكتوبر 1956، فقد خلفت أزمة شديدة وقوية بين فرنسا والمغرب.

2-أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

أنشأت الحكومة المؤقتة من أجل تحقيق أهداف محددة، تتمثل فيما يلي:

على الصعيد الداخلي:

– محاولة حل مشكل القيادة بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي طالما افتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ، وبالتالي محو سلبيات الماضي، وتكاد تجمع أراء أعضاء لجنة التنسيق على أن المشكلة الأساسية التي عانت منها الثورة هي مشكلة القيادة أساسا، وإعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية، تواصل الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي[2].

[1] عمر بوضربة: المعركة الدبلوماسية للثورة الجزائرية جهود الحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية (1958– 1960م)، ص 30–31.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر... المرجع السابق، ص ص 101–102.

– كما يتضح أيضا الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة في الرسالة التي واجهتها الحكومة غداة تشكيلها للرئيس جمال عبد الناصر التي جاء فيها .....أن تشكيل هذه الحكومة..... في هذا الوقت بالذات إنما هو رد علمي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد عندما أعلنت سياسة الاندماج التام وأخذت في تنفيذها بواسطة إرغام الشعب الجزائري بكل وسيلة من وسائل الاضطهاد والاكراه على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به يوم 28 سبتمبر الحالي حول الدستور الفرنسي الجديد.... وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة، من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا كمحاولة ايجاد حل للقضية الجزائرية. [1]

– إقناع الرأي العام العالمي بأن الممثل الشرعي للشعب الجزائري موجود ومستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية طبقا للشروط التي حددها بيان أول نوفمبر 1945، والتي أقر بها مؤتمر الصومم وكذا لوضع حد فاصل لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة بأنها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا للمسلمين الجزائريين لتتفاوض معه رسميا.[2]

– أما من الناحية العسكرية فيعتبر مشكل الأسلحة أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال 1958، فبعد إقامة السلطات الفرنسية لخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية أصبح من الصعوبة بمكان إدخال الأسلحة للداخل، لذلك فإن أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني[3].

[1] أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات)، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 584..

[2] محمد لحسن رغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956– 1962، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 190.

[3] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية.... المرجع السابق، ص 15.

– يندرج تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ضمن مسار عام لمواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول، والتي تصب في اتجاهين وبشكل متوازن على المستويين السياسي والعسكري وعلى الصعيد الداخلي والخارجي[1].

– إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي مجسدا في الدولة الجزائرية المغتصبة منذ جويلية 1830، وهو ما يجسد وفاءها للماضي[2].

– محاولة جبهة التحرير الوطني الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك، المتسم بالصراع الايديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي المغرب وتونس من أجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى[3].

وفي ربي 1958 أعلن السيد فرحات عباس عند اجتماعه بجان لاكتوز بسويسرا بتاريخ 8 فيفري 1958 بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي قيد الدراسة، وفي هذا الإطار أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ في 04 أفريل 1958 عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة، وذلك بإنشائها لثمانية مصالح وزارية، وبمواراة ذلك أسست لجنة التنسيق والتنفيذ لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي تقوم بإجراء استشارات ودراسة التقارير المقدمة في هذا الموضوع من قبل السادة: أعمر أوعمران، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، فرحات عباس، وهذا خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958، وقد أفضت هذه الاستشارات والتقارير إلى شبه اجتماع على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر.... المرجع السابق، ص 15.

[2] نفسه، ص 103.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر.... المرجع السابق، ص ص 108-106.

[4] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية.... المرجع السابق، ص ص 19-20.

التأسيس:

في 09 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تحول نفسها إلى حكومة مؤقتة مدفوعة بأوضاع صعبة كانت تمر بها[1] حيث قام السيد عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي الديب، وقام لمين دباغين من جهته رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية للإعلام الملك محمد الخامس بالقرار، في حين زار كريم بلقاسم ومحمود شريف تونس، وأطلعا رئيسها الحبيب بورقيبة على قرار لجنة التنسيق والتنفيذ، كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة الجزائرية ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى الرئيس جمال عبد الناصر.[2]

وفي يوم الجمعة 29 سبتمبر تم الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الساعة الواحدة زوالا بتوقيت الجزائر، من مقر جبهة التحرير الوطني في شارع مديرية التحرير في قاردن سيتي بالقاهرة، وتشكلت من رئيس وعشرة وزراء ونائبين للرئيس.[3]

والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن ينجز عن ذلك تبعية الجزائر من المعسكرين، أي الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على الاستقلالية القرار السياسي الجزائري[4].

3-تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: (فكرة تأسيسها):

إن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تختصر في أذهان قادة الجزائرية منذ سنه 1956 وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك [5](بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة الجمهورية الجزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956)

[1] رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، سنوات 340.

[2] عمر بوضربة، المعركة الدبلوماسية.... المرجع السابق، ص 22.

[3] عبد القادر مرجاني: رواد الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية سعد دحلب نموذجا 1958- 1962، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 07، 03 سبتمبر 2023، ص 638.

[4] عبد القادر مرجاني: رواد الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية سعد دحلب نموذجا 1958- 1962، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 07، 03 سبتمبر 2023، ص 638.

[5] نفسه، ص 105

وأضاف (أن الهدف من ذلك كان الرد على العدوان الفرنسي الذي كان هدفه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها)[1] ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957 خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، حيث اتخذ قرار تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف المواتية، إن مؤتمر طنجة المنعقد بالمملكة المغربية في أفريل 1958 طرح للنقاش فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية على الصعيد المغاربي، بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والدستور التونسي وقد تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي.

4-المواقف الداخلية والدولية عن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

موقف الداخل من تأسيسها:

يشير تقرير السياسة العامة الذي قدمه السيد فرحات العباس يوم 20 جوان 1959 بأن تأسيس الحكومة المؤقتة هو تلبية المطالب المستعجلة للشعب الجزائري ولمطالب جيش التحرير الوطني، ويضيف تقرير الوضعية العسكرية بأن هذا الإعلان بعث حماسا شعبيا لدى الجزائريين وأملا في جلب الدعم الثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي.[2] وفي نفس السياق يذهب العقيد علي كافي[3] قائد الولاية الثانية الشمال القسنطيني الذي يعتبر من أكبر المعارضين لقرار التأسيس، حيث يقول: رغم المآخذ فإن التشكيلة اعتبرت حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج، ذلك أن الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامته قد استقبل النبأ بكل حماس وفرحة، إذ للمرة الأولى منذ 1830 تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري ووحدة وبدم أبنائه. أما بلقاسم نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة قد اعتبر أن يوم 19 سبتمبر

[1] عمر بوضربة: المعركة الدبلوماسية..... جهود الوفد الخارجي (1954-1962 م)، ج 1، دار عيلان، الجزائر، 2022، ص 264.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر... المرجع السابق، ص 110-111.

[3] علي كافي: مذكرات علي كافي –من المناضل السياسي إلى القائد العسكري- دار القصبة، 1999 م، ص 225.

1958 هو يوم تاريخي فهو أمجد يوم في الثورة الجزائرية بعد الفاتح من أول نوفمبر وهو تاريخ حاسم في تحرير الوطن واسترجاع السيادة وأن الحكومة المؤقتة قد اتصلت بوسائل الثقة التي وجهها لها جيش التحرير الوطني من كل ناحية وأنها تجدد شكرها على هذه الثقة، رغم التأييد الذي عرفته الحكومة المؤقتة من طرف الشعب وجيش التحرير الوطني و رغم آراء المسؤولين البارزين فيها، إلا أن ذلك لا يعني أنها لم تجد معارضة أو عراقين من الداخل ونقصد بهم هنا قادة للولايات الذين أخذوا على قيادة الخارج ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ جملة من المآخذ منها:

– عدم استشارة قائد الولايات في الداخل حول الموضوع بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

– أن القرار لم يتخذ بطريقة قانونية، حيث أن أمرا في مثل هذه الأهمية يعد من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي يعتبر برلمان الثورة ومهازها التشريعي.

وإذا كان بعض القادة يرفضون القرار بالطريقة التي صدر بها، فإن البعض الآخر يرفض الهيئة الجديدة ليس لذاتها وإنما بسبب أنها تحت رئاسة فرحات عباس رجل معتدل التحق بقطار الثورة بعد إقلاعه، ولكونها كذلك أداة لسيطرة الخارج على الداخل، وبالتالي يكرس أخطاء الخارج الأولوية على حساب الداخل، والذي يجابه عسكريا الهجمات والعمليات الواسعة التي يتعرض لها من قبل الجيش الاستعماري، مما سيؤدي إلى تبلور الانشقاقات داخل صفوف الثورة بين العسكريين والسياسيين وبين الداخل والخارج[1].

بالإضافة إلى هذه الأزمة الصعوبات التي أصبحت تواجهها الثورة في الجارتين تونس ومراكش اللتين أصبحتا تحتجزان جزء من الأسلحة الموجهة للثورة، حيث فوجئ الثوار وخاصة جيش التحرير الوطني بالتغيير الذي طرأ على موقف حكومتي تونس ومراكش ووضوح نواياهم للإضرار بالقضية الجزائرية لتحقيق مكاسب شخصية، حيث أقدمت حكومة مراكش الاستيلاء

[1] عمر بوضربة، النشاط، الدبلوماسي ..... المرجع السابق، ص 26.

على الأسلحة التي تمكنت قيادة وهران من شرائها وتهريبها عبر مراكش، وممارسة السلطات المراكشية لشتى الضغوطات على الجزائريين للتسليم بحق مراكش في منطقتي كوام بشار وتندوف الغنيتين بمناجم الفحم والحديد.[1]

لقد سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود وسادت الخصومات بين ضباط جيش التحرير، وهذا لعدة أسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم على فتح باب المناصب السامية في هياكل جيش التحرير الوطني، كتعيينه للرائد يدير مسؤولا على جيش الحدود، هذا الإجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوده شيئا فشيئا داخل صفوف التحرير على الحدود، وسعى هؤلاء الضباط إلى العمل على طرده ومن والاه من قاده الثورة، بدعوى الفشل الذريع في إيجاد حلول ناجحة للمشاكل الخانقة التي كانت تعاني منها الثورة، وفي مقدمتها مشكل التسليح، وكل هذا أدى بالقادة الناقدين في لجنة التنسيق والتنفيذ كريم بلقاسم، الاخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، إلى السعي الحثيث لإيجاد حل مناسب، كما شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود، تطبيقا لأوامر رسلان الذي أصدر أوامر تقضي بحق المتابعة[2].

5-المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة:

تباينت المواقف الدولية إزاء الإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وتمثلت ردود الفعل الدولية في:

الدول العربية:

لم يطرح اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة أي مشكل، ذلك أنه بمجرد الإعلان عن تأسيسها تلقت اعتراف خمس دول في نفس اليوم، هذه الدول في الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) الجمهورية العراقية، المملكة الليبية، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية[3].

[1] فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 2، 1990، ص 387.

[2] العربي الزبيري وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر.... المرجع السابق، ص ص 93-94.

[3] نفسه، ص 118.

أما المملكة العربية السعودية فقد كان أول اعتراف لها بتاريخ 20 سبتمبر 1958 ليأتي اعترافها الرسمي والعلني بالاستقلال الكامل في جويلية 1962،[1] ثم اعتراف المملكة الهاشمية الأردنية وفلسطين يوم 20 سبتمبر 1958م، فاليمن يوم 21 من نفس الشهر، فلبنان يوم 15 يوم في 1959 والسودان يوم 27 سبتمبر.

يمكن اعتبار هذه الاعترافات التي حصلت عليها الحكومة الجزائرية المؤقتة تجسيدا للمساندة الكبيرة التي تقوم بها الدول العربية حكومات وشعوبا تجاه الثورة الجزائرية ونتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي تقوم به عن طريق وفودها وممثليها في البلدان العربية[2].

الكتلة الشيوعية:

لقد أثبت بعض دول الكتلة الشيوعية تضامنها الكبير مع الشعب الجزائري، منذ اندلاع الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954، وقد تطورت أشكال هذا التضامن لتشمل المساعدات المادية والمعنوية، فلما أعلن ميلاد الحكومة الجزائرية اعترفت بعض الدول هذه الكتلة بها.[3] مثل الصين حيث كانت أول دوله تعترف بالحكومة المؤقتة وفي ثلاثة أيام فقط[4] وكوريا الشمالية في 25 سبتمبر 1958 ثم الفيتنام الشمالية يوم 26 سبتمبر 1958 [5]ولكن بعض الدول تأخرت عن اعترافها بالحكومة م.ج.ج لحسابات سياسية، وأغراض متعلقة أساسا بطبيعة العلاقات الدولية آنذاك، وسياسة الاتحاد السوفياتي في عهد الرئيس خروتشيف الذي كان يرى بأنه ليس من اللائق مضايقة فرنسا الديغولية، وفي هذا إطار جهوده الرامية إلى تفكيك المعسكر الغربي من أجل إضعافه.

---

[1] مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص 139.

[2] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي.....، المرجع السابق، ص 60.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر.... المرجع السابق، ص 119.

[4] اسماعيل دبس: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1965-1962 م، (مرجع لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 146.

[5] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي ....، المرجع السابق، ص 60.

دول العالم الثالث:

تلقت الحكومة المؤقتة الكثير من رسائل التهنئة وخصوصا من الدول الآسيوية، فبالإضافة إلى الدول الشيوعية السابقة الذكر تلقت الحكومة م.ج.ج تهاني أندونيسيا ثم اعترافها الرسمي يوم 27 سبتمبر 1958، ثم تلتها اعترافات بعض الدول الافريقية وهي: أنغولا يوم 28 سبتمبر، ثم غانا فغينيا يوم 10 جويلية 1959، في حين التزمت بقية الدول الحذر والترقب. رغم ذلك اعتبرت هذه الحصيلة الأولية جد مشجعة.[1]

الكتلة الغربية الرأسمالية:

تعتبر هذه الكتلة الحليف الطبيعي لفرنسا، لذلك لم تعر هذا الحدث أدنى اهتمام، خصوصا وأن الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة المقرر ليوم 26 سبتمبر 1958 في الجزائر غطى هذا الحدث وجعله باهتا بالنسبة للدول الغربية[2].

1-النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

سعت جبهة التحرير الوطني، منذ انطلاق الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، إلى دعم كفاحها المسلح بنشاط دبلوماسي مكثف على المستوى الخارجي، بهدف فك العزلة التي فرضها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري طوال فترة الاحتلال. وقد تجلى هذا النشاط بوضوح مع إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، حيث تولت هذه الحكومة تمثيل الثورة رسميًا في المحافل الدولية. وتمثل الهدف الأساسي من هذا التحرك في تدويل القضية الجزائرية، أي جعلها قضية دولية تناقش في المنظمات العالمية، وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة، من أجل كسب التأييد السياسي والمعنوي من الدول والشعوب الحرة.

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي.... المرجع السابق، ص 119-120.

[2] نفسه، ص 120.

ومن الوسائل التي اعتمدت عليها الحكومة المؤقتة فتح مكاتب وممثليات دبلوماسية في عدد من العواصم العربية والإفريقية والآسيوية مثل القاهرة، تونس، الرباط، جاكرتا وباماكو، بالإضافة إلى نيويورك حيث مقر الأمم المتحدة.

كما شارك ممثلوها في مؤتمرات دولية هامة كمؤتمر باندونغ 1955 الذي أتاح لها كسب تأييد دول حركة عدم الانحياز، فضلاً عن نجاحها في عرض القضية الجزائرية على جدول أعمال الأمم المتحدة عدة مرات. وقد أثمرت هذه الجهود الدبلوماسية في كسب الاعتراف الدولي المتزايد بشرعية نضال الشعب الجزائري، وحشد الدعم المادي والمعنوي والسياسي، الأمر الذي زاد من عزلة فرنسا دوليًا، وأضعف موقفها أمام الرأي العام العالمي، مما أسهم بقوة في تهيئة الظروف لانتزاع الاستقلال سنة 1962[1].

6-الزيارات الرسمية لفرحات عباس:

وتتمثل أهم الزيارات الحكومية في الفترة المعينة بالدراسة 1958- 1959 في:

- الزيارات الرسمية إلى الصين الشعبية وإلى الفيتنام الشمالي، وقد قادها الوزيران بن يوسف بن خدة ومحمود شريف وهذا من خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1958. وقد نظمت هذه الزيارة بدعوة من الحكومة الصينية، وعند تقييمها لأهمية الحدث اعتبرت جريدة المجاهد الزيارة طورا جديدا في تاريخ علاقتنا الدولية مع الخارج.

- زيارة رئيس الحكومة م.ج.ج إلى جمهوريتي الهند وباكستان في أفريل 1959.

- زيارة رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس إلى جمهوريه يوغوسلافيا في جوان 1959، وهي زيارة ناجحة عززت من المكاتب الدبلوماسية للحكومة م.ج.ج.

- زيارة وفد عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس إلى المملكة الليبية يوم 12 فيفري، وقد ضم الوفد إضافة إلى رئيس الحكومة، كلا من وزير القوات المسلحة كريم

[1] هشماوي وردة: قراءة تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الثورة التحريرية، قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، العدد 2 ، 30 جوان 2017، ص 104 - 120

بلقاسم، وأحمد توفيق المدني، ابراهيم مزهودي، ولقي الوفد الجزائري ترحابا كبيرا واستقبالا في مستوى سمعة ومكانة الثورة الجزائرية[1].

– زيارة وفد الحكومة المؤقتة ج.ج برئاسة السيد فرحات عباس، وعضوية الوزراء كريم بلقاسم، أحمد توفيق المدني، أحمد فرنسيس، وابراهيم مزهودي إلى المملكة العربية السعودية يوم 1959/3/6، وقد استقبل الوفد من قبل الملك سعود الذي عبر عن مدى تضامنه ودعمه للثورة الجزائرية، ورغم أن الزيارة لم تجن منها الحكومة الجزائرية مكسبا ماديا باعتبارها زيارة مجاملة، إلا أنها جنت الدعم السعودي للقضية الجزائرية في المحافل الدولية.

– زيارة الرئيس فرحات عباس إلى المملكة المغربية من 17 إلى 20 أكتوبر 1959، حيث تحادث عدة مرات مع الملك محمد الخامس والأمير مولاي الحسن والمسؤولية المغاربية.[2]

6–نشاط المكاتب في عهد الحكومة المؤقتة

مكتب بغداد–العراق:

ترأس هذا المكتب السيد أحمد بودة إلى غاية 15 سبتمبر 1958 حيث تم تعويضه بالسيد بوبحية حامد، ويمكن تلخيص أهم نشاطات المكتب في المجالات التالية:

أ– الأنشطة الإعلامية والدعائية:

تمثل هدف النشاط الإعلامي لمكتب بغداد في إعلام الشعب العراقي الشقيق وسلطاته الرسمية، وكذا البعثات الدبلوماسية المعتمدة بالعراق، بتطورات المسألة الجزائرية، وبمواقف ج.م.ج.م من مختلف المستجدات المتعلقة بتطور القضية الجزائرية، وأيضا السعي للحصول على المزيد من الدعم اللازم على كل الأصعدة، وقام المكتب بتوزيع بعض الوثائق المطبوعات المتعلقة بالثورة 1959 نظم مكتب بغداد مظاهرات شعبية، وأشرك في التظاهرات التي أقيمت بالمناسبة المؤسسات التعليمية لبغداد وكذا الصحافة التي خصت من مقالات مطولة عن القضية الجزائرية، كما قدمت صفحة خاصة عن الثورة الجزائرية في الإذاعة العراقية.

[1] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص ص 202–205.

[2] نفسه، ص ص 205–206.

ب- مساعدة الطلبة الجزائريين: لعب المكتب دورا بارزا في استقبال الطلبة من الجزائر وضمان الإقامة والتسجيل، واهتم بهؤلاء الطلبة من جميع النواحي، فاهتم بصحتهم وكان يتدخل لدى المستشفيات العراقية من أجل التكفل وهذا يدل على روح المسؤولية العالية التي تحلى بها مكتب بغداد[1].

ج- مساعدة اللاجئين:

توجهت جهود القائمين على مكتب ج.م.ج.ج ببغداد لدى الحكومة العراقية في شهر سبتمبر 1959 بتقديم العراق منحة خاصة للاجئين الجزائريين قدرت قيمتها بثلاثين ألف (30000) دينار عراقي، وتكونت لجنة من شخصيات عراقية كلفت بشراء المواد والحاجيات الأساسية التي يحتاج اليها اللاجئون الجزائريون، وإضافة إلى الدعم الرسمي استفاد اللاجئون الجزائريون من دعم خاص من الجمعيات الشعبية العراقية التي قدمت كميات من الأغذية والألبسة.[2]

ت- المساعدات المالية: قدرت المساعدات المالية للحكومة العراقية قبل أكتوبر 1958 بـ: خمسمائة وواحد وثمانين ألف دينار عراقي بالإضافة إلى الدعم المالي المعتبر من طرف الحكومة العراقية والذي كان يصل بصورة منتظمة سنويا، فقد استطاعت الثورة الجزائرية من كمية هامة من الأسلحة والذخيرة الحربية[3].

بعثه طوكيو- اليابان 29 جويلية 1958:

شمل نشاط هذه البعثة دولة اليابان والدول المجاورة لها بمنطقه الشرق الأقصى وهي: الفلبين، فورموزا، كوريا الجنوبي، الفيتنام، اللاوس، وكبوديا.[4] لقد ارتكز النشاط الدعائي لمكتب جبهة

[1] ثابت سليمة: مكتب جبهة التحرير ببغداد ودعم العراق للثورة الجزائرية 1956- 1962، ط1، دار السحاب، الجزائر، 2023، ص 129- 130.

[2] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص ص 160-161.

[3] نفسه، ص ص 230-231.

[4] بوضربة عمر: المعركة الدبلوماسية...، المرجع السابق.

التحرير بطوكيو على التعريف بالقضية الجزائرية لدى الرأي العام الياباني كأولوية، وحث مكتب الجزائر طوكيو على إرسال برقية إلى البعثة اليابانية بنيويورك في جانفي 1959 من أجل دعم القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، كما حرص على ربط علاقات متينة ودائمة مع البرلمانيين الاشتراكيين اليابانيين من خلال اللقاءات التي عقدها معهم، وقد أثمرت الاتصالات مع النواب الاشتراكيين الأعضاء في لجنة الشؤون الخارجية إلى تدخلهم لدى وزارة الخارجية اليابانية بشأن موقف الرسم الياباني من القضية الجزائرية[1].

ومن أنشطة المكتب مواجهة الدعاية الفرنسية، وقد شرع منذ فيفري 1959 في التحضير لإنشاء جمعية الصداقة الجزائرية اليابانية، ونظم حفل هام بطوكيو يوم 30 أكتوبر 1959 للاحتفال بالذكرى الخامسة لاندلاع الثورة الجزائرية. ومن الأنشطة الإعلامية إصدار مكتب طوكيو نشرية شهرية باللغة الفرنسية واليابانية، تصدر بصورة منتظمة[2] من الجيش الفرنسي، هذه الأنشطة تقوم بها على وجه الخصوص المكاتب التالية: مكتب بون، روما، مدريد وسويسرا. وقد لقت هذه المكاتب مشاكل كبيرة اعترضت نشاطاتها وتتمثل في إقدام السلطات التونسية والمغربية في أوت 1959 على منع تقديم رخصة المرور للجزائريين الموجودين في أوروبا، بالإضافة إلى عدم تسامح السلطات الأوروبية مع ممثلي المكاتب الخارجية هذه من أجل تفادي إزعاج فرنسا[3].

ت- أوروبا الشرقية:

[1] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص ص 258-259.

[2] نفسه، ص ص 260-261.

[3] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص ص 276-277.

وتعني بها دول الديمقراطيات الشعبية وتتمثل في الدول التي شملتها زيارات مبعوث الحكومة م.ج.ج السيد محمد يعلى في: جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا، وألبانيا. وساهمت في دعم اللاجئين الجرحى والطلبة الجزائريين[1].

مكتب طرابلس– المملكة الليبية:

تولى مسؤولية تسيير شؤون مكتب ليبيا المجاهد أحمد بودة يوم 8 أكتوبر 1958 بصفة رسمية.[2]

باشر المكتب وبشكل عملي أشغاله، حيث أصدر من الجانب الدعائي والدبلوماسي نشريات وإعلانات متعددة، كما خصته الإذاعة الليبية بثلاثة حصص بمحطتي طرابلس وبلغازي، ومما لا شك فيه أن الحكومة الليبية وكذا مختلف شرائح الشعب الليبي قد قدم مساعدات معتبرة للثورة، ومن جملة ذلك قيامه بجمع أزيد من ستة ملايين ونصف مليون من العملة الليبية، ثم صرفها على الاحتياجات، كما أشرف على حملات تبرع لفائدة اللاجئين الجزائريين ويتامى الحرب في الجزائر.[3]

أما بالنسبة للأنشطة الدبلوماسية التي قام بها مكتب ج.م.ج.ج بطرابلس تنظيم لقاءات مع بعض السفراء وموظفي السلك الدبلوماسي المعتمد في المملكة الليبية، لتقديم طلبات الاعتراف بالحكومة المؤقتة، وحاول أحمد بودة توظيف الدبلوماسية الليبية وذلك لتحسين ظروف الجزائريين بهذا البلد، وشكلت أيضا معبرا آمنا للأسلحة القادمة من مصر، والتي كانت تنقل عن طريق الشاحنات عبر التراب الليبي...[4]

مكتب جدة– المملكة العربية السعودية:

---

[1] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 306.

[2] نفسه، ص 233

[3] بديدة لزهر: نشاط وبعثات جبهة التحرير الوطني في الدول العربية ما بين (1959–1960) ودورها في دعم العربي للثورة من خلال وثائق مؤتمر طرابلس (1959–1960)، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، العدد الأول، جانفي 2023، ص 17

[4] بوضربة عمر: المعركة الدبلوماسية....، المرجع السابق، ص ص 169–170.

نشأ مكتب جدة بالمملكة العربية السعودية في أفريل 1958، برئاسة عباس بن الشيخ الحسين، كان يقوم بجمع الإعانات بعد حصوله على رخصة من السلطات السعودية، وقد وضع المكتب دفاتر الاشتراكات الجالية الجزائرية المقدمة بالسعودية، وقام بتنظيم أسبوع الجزائر الخاص في مارس 1959. فكاير عبد القادر: مكاتب جبهه التحرير الوطني في الخارج ودورها في التعريف بالقضية الجزائرية (1954-1962)، مصداقية، العدد 3، 2021، ص45. واستغل ممثلو المكتب موسم الحج للقيام بالدعاية لصالح القضية الجزائرية بين صفوف الحجاج ، ونصبوا مجتمعا عليه العلم الجزائري عرضت فيه بعض المطبوعات المتعلقة بالجزائر واللاجئين الجزائريين[1]، والخرائط واللافتات، هدفها التعريف بالقضية الجزائرية لدى الحجاج[2].

قسم أمريكا:

مكتب نيويورك:

تقلد السيد محمد يزيد مسؤولية مكتب نيويورك إلى غاية ديسمبر 1958، وبعد إنشاء الحكومة م.ج.ج وتعيين السيد محمد يزيد وزيرا للإعلام خلفه السيد عبد القادر شندرلي بصفه مؤقته ويساعده السيد رؤوف بوجقبي.[3]

وكان أول نشاط قام به حسين آيت أحمد توجيه وثيقة باسم بعثة جبهة التحرير الوطني إلى الأمم المتحدة سماها (الكتاب الأبيض)، وهي مؤرخة في 12 أفريل 1956 وقد طالبت الوثيقة بالبدء في المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير المصير والاستقلال في إطار احترام وحدة الشعب الجزائري والوحدة الترابية للجزائر ، وشملت منطقة نشاط البعثة نيويورك: الولايات المتحدة الأمريكية كدول أمريكا اللاتينية، وتمثلت مهامها في الدعاية والقيام بالاتصالات في الولايات

[1] نفسه، ص 179.

[2] فكاير عبد القادر، نشاط بعثات... المرجع السابق، ص 45.

[3] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 268.

المتحدة، ومن جهة ثانية العمل الإعلامي وتمثيل جبهة التحرير الوطني في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

مكاتب القسم الأوروبي:

أ- **أوروبا الغربية:**

تتمثل نشاطات المكاتب الأوروبية في النشاط الإعلامي والدعائي والاتصال بالمنظمات لتحصيل المساعدات لفائدة الجالية الجزائرية، اللاجئون، والفارون.

الزيارات الرسمية لفرحات عباس:

وتتمثل أهم الزيارات الحكومية في الفترة المعينة بالدراسة 1958- 1959 في:

- الزيارات الرسمية إلى الصين الشعبية وإلى الفيتنام الشمالي، وقد قادها الوزيران بن يوسف بن خدة ومحمود شريف وهذا من خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1958. وقد نظمت هذه الزيارة بدعوة من الحكومة الصينية، وعند تقييمها لأهمية الحدث اعتبرت جريدة المجاهد الزيارة طورا جديدا في تاريخ علاقتنا الدولية مع الخارج.
- زيارة رئيس الحكومة م.ج.ج إلى جمهوريتي الهند وباكستان في أفريل 1959.
- زيارة رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس إلى جمهوريه يوغوسلافيا في جوان 1959، وهي زيارة ناجحة عززت من المكاتب الدبلوماسية للحكومة م.ج.ج.
- زيارة وفد عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس إلى المملكة الليبية يوم 12 فيفري، وقد ضم الوفد إضافة إلى رئيس الحكومة، كلا من وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم، وأحمد توفيق المدني، ابراهيم مزهودي، ولقي الوفد الجزائري ترحابا كبيرا واستقبالا في مستوى سمعة ومكانة الثورة الجزائرية[2].
- زيارة وفد الحكومة المؤقتة ج.ج برئاسة السيد فرحات عباس، وعضوية الوزراء كريم بلقاسم، أحمد توفيق المدني، أحمد فرنسيس، وابراهيم مزهودي إلى المملكة العربية السعودية يوم

[1] عمر بوضربة: المعركة الدبلوماسية...، المرجع السابق، ص ص 222-223.

[2] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص ص 202-205.

1959/3/6، وقد استقبل الوفد من قبل الملك سعود الذي عبر عن مدى تضامنه ودعمه للثورة الجزائرية، ورغم أن الزيارة لم تجن منها الحكومة الجزائرية مكسبا ماديا باعتبارها زيارة مجاملة، إلا أنها جنت الدعم السعودي للقضية الجزائرية في المحافل الدولية.

زيارة الرئيس فرحات عباس إلى المملكة المغربية من 17 إلى 20 أكتوبر 1959، حيث تحادث عدة مرات مع الملك محمد الخامس والأمير مولاي الحسن والمسؤولية المغاربية.[1]

[1] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص ص 205-206.

الفصل الثاني:

الجزائر في عهد الرئيس احمد بن بلة

1962-1965

المبحث الأول: استقلال الجزائر وتعيين احمد بن بلة رئيسا:

بعد إعلان نتائج الاستفتاء على الاستقلال في الثالث من جويلية 1962، والذي أكد رغبة الشعب الجزائري الساحقة في إنهاء الاستعمار الفرنسي، كان من المقرر – طبقًا لما تم الاتفاق عليه في **اتفاقيات إيفيان** –أن يتم تنظيم انتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي الذي سيتولى صياغة الدستور الجديد للجمهورية الجزائرية المستقلة، في غضون ثلاثة أسابيع من إعلان نتائج الاستفتاء. غير أن الواقع السياسي والاجتماعي الذي شهدته البلاد آنذاك حال دون الالتزام بهذه الآجال، مما أدى إلى تأجيل العملية وتأثر مسار التأسيس السياسي للدولة الحديثة.

1-الظروف السياسية وتأخر تنظيم الانتخابات

رغم ما نصّت عليه **اتفاقيات إيفيان** من ضرورة تنظيم انتخابات لتشكيل المجلس التأسيسي في أجل لا يتجاوز ثلاثة أسابيع من تاريخ الإعلان الرسمي عن نتائج استفتاء تقرير المصير (3 جويلية 1962)، إلا أن الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر المستقلة حديثًا حالت دون الالتزام بهذا الميعاد، وفرضت واقعًا مغايرًا جعل الانتخابات تتأجل إلى **20سبتمبر 1962**، أي بعد أكثر من شهرين من الاستفتاء، وهو تأجيل فرضته عدة عوامل متداخلة ومعقدة[1].

أ- الصراع على السلطة بين قيادات الثورة:

من أبرز الأسباب التي فجّرت الأزمة السياسية في صيف 1962، النزاع المفتوح بين شقي **جبهة التحرير الوطني**:

- من جهة، **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** بقيادة **يوسف بن خدة**، التي كانت ترى أنها الممثل الشرعي الوحيد للثورة والشعب، بحكم اعتراف العديد من الدول والمنظمات بها أثناء الثورة.
- ومن جهة أخرى، **هيئة أركان جيش التحرير الوطني** بقيادة **هواري بومدين**، المدعومة من طرف **مجموعة وجدة** بزعامة **أحمد بن بلة**، والتي رأت أن الكفاح المسلح هو الذي صنع الاستقلال، وأن الشرعية الثورية تمنحها أحقية قيادة البلاد.

[1] إبراهيم اونيسي: الصراع السياسي، المرجع السابق، ص 57.

هذا الصراع بين الشرعيتين: السياسية (الحكومة المؤقتة) والعسكرية (قيادة الجيش) أفرز صدامًا خطيرًا، كاد أن يتحول إلى حرب أهلية مفتوحة لولا التدخلات الداخلية والعربية للتهدئة.

ب- الفراغ المؤسساتي والإداري:

بعد **132سنة من الاستعمار الفرنسي** الذي سعى بكل الوسائل إلى تفريغ الجزائر من أطرها وكفاءاتها الوطنية، وجدت البلاد نفسها غداة الاستقلال بلا هياكل تنظيمية واضحة، ولا أجهزة إدارية فعالة قادرة على تنظيم الانتخابات أو تسيير الشأن العام بطريقة سليمة. فقد رحل أغلب الموظفين والإطارات الفرنسيين (الذين كانوا يشكلون النسبة الأكبر من الإطارات العليا والمتوسطة في القطاعات الحيوية) مخلفين فراغًا إداريًا كبيرًا، ما صعّب مهام الحكومة المؤقتة وجعل إمكانية تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة أمرًا شبه مستحيل في تلك الظروف.

ج- تدهور الوضع الأمني والاجتماعي:

شهدت الجزائر المستقلة حديثًا حالة من **الاضطرابات الأمنية والاجتماعية**، بسبب انتشار السلاح بين المواطنين، وتحرك بعض الفصائل المسلحة التي لم تندمج بعد في الجيش النظامي، فضلاً عن عمليات التخريب والنهب التي وقعت بعيد الاستقلال. كما عرفت بعض المناطق صراعات محلية بين الكتائب العسكرية، التي كان لكل منها ولاء سياسي مختلف. كل هذا ساهم في **تعطيل المسار الانتخابي**، حيث لم تكن الظروف مناسبة لتنظيم اقتراع نزيه وحر يعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب[1].

د- فرض خيار الحزب الواحد:

أمام انسداد الأفق السياسي وتزايد حدة الصراع بين الأجنحة المختلفة، تم **فرض قائمة انتخابية وحيدة لجبهة التحرير الوطني** باعتبارها الحزب الذي قاد الثورة، مما جعل الانتخابات التي جرت يوم **20سبتمبر 1962** أشبه بعملية **تزكية سياسية لاختيار مسبق**، لا اقتراعًا تعدديًا ديمقراطيًا. فالشعب لم يكن أمامه خيار آخر سوى المصادقة على القائمة الوحيدة المطروحة، وهو ما أقر به

[1] إبراهيم اونيسي: الصراع السياسي، المرجع السابق، ص 58.

لاحقًا قادة الثورة أنفسهم، ومنهم أحمد بن بلة، الذي أكد أن الشعب لم ينتخب الأشخاص وإنما صوّت لمبادئ وبرنامج الجبهة التي رشّحتهم.

يتضح أن **تأخر تنظيم الانتخابات** وتحوّلها إلى مجرد تزكية سياسية لم يكن بسبب تقني أو ظرفي عابر، بل كان نتيجة طبيعية لأزمة عميقة شملت الجانب السياسي، والأمني، والمؤسساتي، في دولة خرجت لتوّها من حرب تحريرية طويلة ومريرة. وقد كان لهذه الأزمة تأثير كبير في **ترسيخ نظام الحزب الواحد**، وغياب التعددية السياسية، وهو ما سيطبع الحياة السياسية الجزائرية لعقود لاحقة.

2- تكوين المجلس التأسيسي وأول مهامه

بعد التأخر الناتج عن أزمة صيف 1962 والصراع على السلطة بين قيادات الثورة، عقد المجلس التأسيسي الجزائري أولى جلساته الرسمية في العاصمة الجزائرية يوم **25سبتمبر 1962**، وسط أجواء مشحونة سياسياً نتيجة الخلافات بين جناحي الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير. وقد شكّل هذا المجلس أول هيئة شرعية منتخبة – ولو شكلياً – في ظل الجزائر المستقلة، وجاء تتويجاً للانتخابات التي جرت في 20 سبتمبر، والتي عُدّت عملية تزكية لقائمة واحدة تمثل جبهة التحرير الوطني، ما عكس طبيعة النظام السياسي المقبل القائم على الحزب الواحد[1].

في هذه الجلسة التاريخية، تم انتخاب **فرحات عباس رئيساً للمجلس التأسيسي**، وهو أحد أبرز رموز الحركة الوطنية الجزائرية، الذي كان قد شغل منصب رئيس الحكومة المؤقتة سابقًا. وقد اعتُبر انتخابه خطوة رمزية تعبّر عن استمرارية القيادة السياسية للثورة في مرحلة بناء الدولة، فضلاً عن كونه شخصية توافقية تجمع بين مختلف التيارات داخل جبهة التحرير الوطني.

في الجلسة ذاتها، قام **عبد الرحمن فارس**، رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة التي كانت تشرف على إدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية، **بتسليم مقاليد الحكم رسميًا إلى رئيس المجلس المنتخب**، تنفيذًا لما نصّت عليه اتفاقيات إيفيان الموقعة مع فرنسا، والتي قضت بنقل السلطة تدريجياً إلى

[1] إبراهيم اونيسي: الصراع السياسي، المرجع السابق، ص 59.

الهيئات الوطنية الجزائرية، تمهيدًا لبناء مؤسسات الدولة المستقلة. وكانت هذه اللحظة إعلانًا رسميًا عن نهاية المرحلة الانتقالية، وبداية عهد السيادة الوطنية الكاملة.

وفي خطاب موجه لأعضاء المجلس الجدد، حرص **أحمد بن بلة**، أحد أبرز قادة الثورة، على التأكيد أن تزكية المجلس لم تكن لشخص أعضائه، بل **لبرنامج جبهة التحرير الوطني ولخيار الاستمرار في نهج الثورة التحريرية كقاعدة للحكم** .وقد عكس هذا التصريح التوجه المعلن نحو **تأسيس نظام الحزب الواحد**، الذي سيطبع الحياة السياسية في الجزائر لعقود لاحقة، وهو ما جعل المجلس أداة لتنفيذ سياسات جبهة التحرير، أكثر من كونه فضاء للنقاش الديمقراطي الحر.

أما عن **مهام المجلس التأسيسي**، فقد كانت محددة وواضحة، ومن أبرزها:

1. **وضع مشروع دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، والذي سيحدد شكل النظام السياسي، طبيعة الحكم، صلاحيات السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، والحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، إضافة إلى المبادئ العامة للدولة المستقلة مثل السيادة، وحدة التراب، والانتماء العربي الإسلامي[1].
2. **المصادقة على القوانين المؤقتة والانتقالية** اللازمة لتنظيم الشؤون العامة للدولة إلى حين المصادقة النهائية على الدستور، مثل قوانين المالية، التنظيم الإداري، تنظيم الأمن والدفاع، وهو ما كان ضروريًا لضمان استمرارية عمل الدولة وتجنب الفراغ المؤسساتي.
3. **تمثيل السيادة الوطنية داخليًا وخارجيًا خلال هذه المرحلة الحساسة**، باعتباره الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري رسميًا أمام الداخل والخارج، خاصة في ظل استمرار بعض الملفات العالقة مع فرنسا (قضية الفرنسيين المقيمين، استغلال الثروات الطبيعية، مسألة القواعد العسكرية الفرنسية.(...

كما كان على المجلس وضع تصور شامل لمستقبل الجزائر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في ظل إرث استعماري ثقيل خلّف دمارًا اقتصاديًا واجتماعيًا هائلًا، مع غياب الكوادر الوطنية المؤهلة لتسيير دولة حديثة.

[1] إبراهيم اونيسي: الصراع السياسي ... خلال عهد الرئيس احمد بن بلة، المرجع السابق، ص 60.

إن تأسيس المجلس التأسيسي وانتقال السلطة إليه مثلت لحظة مفصلية في تاريخ الجزائر المستقلة، أكدت ميلاد أول مؤسسات الدولة الحديثة، لكنه في الوقت ذاته كان بداية لترسيخ نمط الحكم الأحادي الذي سيهيمن على الحياة السياسية في البلاد لفترة طويلة. ورغم محدودية دوره كسلطة تشريعية حقيقية، إلا أن مهمته الكبرى، وهي وضع الدستور الأول للجمهورية الجزائرية، جعلته أحد أهم مفاصل بناء الدولة الوطنية الجديدة.

3-تأثير أزمة 1962 على الحياة السياسية الجزائرية

شكلت أزمة صيف 1962 لحظة مفصلية في تاريخ الجزائر المستقلة حديثًا، إذ لم تكن مجرد خلاف عابر بين قادة الثورة، بل كانت **مؤشرًا واضحًا على طبيعة النظام السياسي الذي سيتشكل لاحقًا في البلاد**، والذي ستتحدد ملامحه الأساسية في ضوء نتائج هذا الصراع[1].

أ- تكريس سلطة جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد

مع نهاية الأزمة، ظهر بوضوح أن كفة الصراع قد مالت لصالح **الجناح العسكري والسياسي المرتبط بمجموعة وجدة** بقيادة أحمد بن بلة وبدعم من هيئة أركان جيش التحرير الوطني بقيادة هواري بومدين، مقابل تراجع نفوذ الحكومة المؤقتة بقيادة يوسف بن خدة. وقد أدى هذا الانتصار إلى **تكريس هيمنة جبهة التحرير الوطني** كحزب سياسي وحيد في الساحة الوطنية، بعد أن تم إقصاء وإبعاد كل التيارات والشخصيات السياسية الأخرى تحت ذريعة الحفاظ على وحدة الثورة واستمرارية الدولة.

ومنذ ذلك الحين، **أصبح منطق الحزب الواحد هو القاعدة الأساسية للحكم في الجزائر**، حيث تم غلق المجال أمام التعددية الحزبية والفكرية، وصودرت الحريات السياسية، واحتُكرت السلطة من طرف قيادة الجبهة، التي قدّمت نفسها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للثورة والشعب.

ب- تغليب "الشرعية الثورية" على "الشرعية الانتخابية"

كانت هذه الأزمة مناسبة لتكريس مبدأ **"الشرعية الثورية" بدل "الشرعية الانتخابية"**، أي أن القيادة السياسية أصبحت تستمد مشروعيتها من مشاركتها في الكفاح المسلح ضد الاستعمار، لا

[1] إبراهيم اونيسي: الصراع السياسي .... خلال عهد الرئيس احمد بن بلة، المرجع السابق، ص 60.

من صناديق الاقتراع أو إرادة الشعب الحرّة. ولهذا، لم يكن تأسيس المجلس التأسيسي عن طريق انتخابات ديمقراطية حقيقية، بل عن طريق تزكية شعبية لقائمة واحدة تمثل برنامج جبهة التحرير الوطني، في ظل غياب أي منافسة سياسية.

هذا المنطق انعكس لاحقًا في **تشكيل أول حكومة جزائرية برئاسة أحمد بن بلة في سبتمبر 1963**، وإصدار دستور 1963 الذي أقر رسميًا نظام الحزب الواحد، وجعل من جبهة التحرير الوطني القوة السياسية الوحيدة المسموح لها بالنشاط، تحت شعار الحفاظ على مكاسب الثورة ووحدة البلاد[1].

ج- تأثير الأزمة على بناء الدولة والمؤسسات

نتيجة هذه الأزمة وما ترتب عنها من **إقصاء القوى المخالفة، وتهميش المعارضة، وتغليب الخيار الأمني والعسكري**، تم بناء مؤسسات الدولة الجزائرية الجديدة في مناخ يفتقر إلى التنوع السياسي والنقاش الديمقراطي. كما أصبحت القيادات السياسية والعسكرية تحتكر القرار، بعيدًا عن المراقبة أو المحاسبة الشعبية.

لقد انعكس هذا الوضع على:

- **تركيبة النظام السياسي** الذي اتخذ طابعًا رئاسويًا، يركز السلطات في يد الرئيس، مع ضعف المؤسسات التمثيلية مثل البرلمان.
- **ضعف المجتمع المدني** الذي لم يُتح له المجال للتعبير أو التنظيم بحرية.
- **تقييد حرية الصحافة والإعلام**، لتفادي أي نقد محتمل للسلطة أو مطالبة بإصلاحات.

د- الآثار بعيدة المدى لأزمة 1962

ما حدث في صيف 1962 لم يكن مجرد أزمة عابرة، بل أسس لنظام سياسي استمر لعقود طويلة، تميز بـ:

- **احتكار جبهة التحرير الوطني للحياة السياسية حتى بداية التسعينيات.**

[1] إبراهيم اونيسي: الصراع السياسي ..... خلال عهد الرئيس احمد بن بلة، المرجع السابق، ص 61.

- منع التعددية الحزبية والانتخابات التنافسية حتى الإعلان عن الإصلاحات السياسية سنة 1989.
- بروز الجيش كفاعل سياسي مؤثر في صنع القرار، وهو الدور الذي ظل قائمًا في مراحل كثيرة من تاريخ الجزائر المستقلة.

يمكن القول إن أزمة 1962 شكلت حجر الأساس للنظام السياسي الجزائري الذي استقر لاحقًا على خيار الحزب الواحد، في ظل هيمنة منطق "الشرعية الثورية" على حساب الممارسة الديمقراطية الحقيقية. ورغم أن تأسيس المجلس التأسيسي كان خطوة مهمة في تسليم السلطة لمؤسسات جزائرية، إلا أن هذا التسليم تم في إطار ظرف استثنائي سمح بفرض إرادة فصيل معين داخل جبهة التحرير الوطني، وهو ما حرم البلاد من تجربة ديمقراطية تعددية كانت لتساهم في بناء مؤسسات أقوى وأكثر تمثيلا[1].

المبحث الثاني: التعريف بالرئيس أحمد بن بلة

1- مولده ونشأته

[1] إبراهيم اونيسي: الصراع السياسي .... خلال عهد الرئيس احمد بن بلة، المرجع السابق، ص 61.

ولد أحمد بن بلة سنة 1949 بمغنية، مدينة صغيرة بمنطقة تلمسان[1]. ويقول أحمد بن بلة عن نشأته أنها كانت طبيعية، ويعترف في الوقت ذاته أنه من أب وأم مغربيين[2].له أربعة إخوة، الأخ الأكبر عمر شارك في حرب 14-11 بكتيبة المدفعية الجزائرية، وجرح جرحًا خطيرًا في الجبهة، فأعيد لأرض الوطن ومات في تلمسان متأثرًا بجراحه، والثاني اسمه عبد القادر، مات مرضًا بمغنية. والثالث يدعى رحال كان يعمل بشمال فرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية، وهناك تزوج، ولكنه في سنة 1940 اختفى، وكل التفتيشات عنه لم تجد نفعًا، واعتُقد أنه قُتل خلال المجزرة الجماعية أثناء الحرب.

أخوه الرابع يدعى وسيني، على اسم ولي من أولياء جبهة مغنية سيدي محمد وسيني، في عام 1939 دُعي للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، وفيه أُصيب بالسل ومات في العام نفسه، وكذلك في نفس هذه السنة توفي والده بمغنية. له شقيقتان، صغراهما هبة، تزوجت من إمام اسمه الشيخ ميمون، وعندما التحقت بالنضال السري اعتقله البوليسي الفرنسي ورماه بالسجن، حيث قضى أربعة عشر عامًا. أما والدته فكانت تحفظ القرآن[3].

الأناشيد الدينية والملحمية، فمنذ طفولته نشأ بن بلة في وسط أسرة متدينة تؤدي فرائض الدين الإسلامي على أكمل وجه، ويقول في هذا الصدد: «أتذكر منذ طفولتي كنت أستيقظ كل يوم على الساعة الرابعة صباحًا على الضوضاء الذي كان يحدثه أفراد العائلة لأداء صلاة الفجر»...

وحسب بن بلة، فإنه ترعرع في بيئة تردد فيها الأناشيد الدينية، وملاحم البطولة التي تمجد الرباط والجهاد والشجاعة. وعلى سبيل المثال، فإن جهاد سيدي الموفق بن الحاجة مغنية إلى جانب الأمير عبد القادر واستشهاده ظل راسخًا في ذهنه، فالكل كان يتغنى بها في المدينة، إذ يقول: «أتذكر أمي، رحمها الله، كثيرًا ما كانت ترددها أمامي».[4]

---

[1] جاك دوشمان: تاريخ جبهة التحرير الوطني، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص109.

[2] إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، 1962_1965، دار هومة، الجزائر، 2007، ص10.

[3] أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، 26، دار الأصالة، الجزائر، 2009، ص 44.

[4] مصطفى أوعامري، أضواء على النشاط الوطني لأحمد بن بلة ما بين 1946 و1950. مجلة قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، العدد 2، الجزائر، جويلية، 2022، ص9.

يتميز بن بلة بقامة متوسطة، عينان بنيتان، شعره مجعد مصفف إلى الخلف، أنفه معقوف وملامح وجهه مستديرة، فمه سميك نوعًا ما، ومظهره العام يميل إلى النعومة. ابتسامته تشبه في أغلب الأحيان ابتسامة الممثل الفرنسي "فريناندیل". هو عربي أصيل، الأمر النادر جدًا في الجزائر. تقوم جل شعبيته ومسيرته على طيبة قلبه ومهاراته في التعامل مع الآخرين، لم يكن بن بلة رجلًا فاعلًا بقدر ما كان ناشطًا على الدوام[1].

تميزت شخصية بن بلة التي تفسر شعبيته الكبيرة باحتشامه وذاكرته الفذة، مستحضرًا التفاصيل الشخصية الإيجابية، لا يعبر إلا بدلاء البديهيّة عن قناعة، ولم يكسب أعداء قط، مر عليهم من الأحداث والمحن ما مر، على خلاف جميع قادة الثورة، لم يسبق له هو أن تكلم بوقاحة، بل كان دائمًا يتكلم بشيء من العاطفية. إنه لم يكن سوى الرجل اللامح الثاني في الجبهة، كان إنسانًا نمطيًا، ونظرًا لخصاله السياسية والإنسانية، فإنه كان يجني ثمار سمعة تجاوزت بكثير مساهمته الخاصة في الثورة[2].

2- تعليمه

درس في مغنية في البداية، فمنزلهم كان عبارة عن زاوية، الأب الكريم كان مقدم زاوية، لم يدرس في الزاوية، ولكن درس في الكُتّاب. كان يمشي للكتاب، وفي نفس الوقت يدرس في المدرسة الفرنسية، فكان يمشي لها في الثالثة أو الرابعة صباحًا حتى يتمكن من الوصول في الموعد في الصباح. فقد كان يدرس في الكتاب وفي المدرسة الفرنسية في آنٍ واحد، ولهذا مثلًا يذهب للكتاب في الساعة الثالثة أو الرابعة صباحًا، وبعد ذلك يذهب للمدرسة الفرنسية في الثامنة صباحًا، وحتى الرابعة بعد الظهر، ثم يذهب مرة ثانية إلى الكتاب حتى الخامسة، وحتى الثامنة مساءً، فأصبح مع السنوات أمرًا مرهقًا وصعبًا عليه، لذلك اختار الاستمرار في الدراسة في المدرسة الفرنسية وترك الكتاب، ولم يكن وحده في ذلك، ولكن أغلبهم أنهوا دراستهم الابتدائية في مغنية[3].

---

[1] جاك دوشمان: تاريخ جبهة التحرير الوطني، ترجمة: ـ، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص 111.

[2] نفسه، ص 112.

[3] أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار الأصالة، الجزائر، 2009، ص 42.

عندما آن أوان شهادة الابتدائية اضطر والده لتزوير بطاقة ولادته، وأضاف له عامين لكي يُسمح له بدخول امتحان شهادة الابتدائية. هذا ما يدل على أن التزوير في الحالة المدنية لم يكن يطرح أي مشكل آنذاك، ولكن كانت له نتائج بعيدة في حياة بن بلة، منها أنه دُعي للخدمة العسكرية سنة 1937 بدلًا من سنة 1939 .

ولما نجح في شهادة الابتدائية[1] غادر أحمد بن بلة إلى مدينة تلمسان ليواصل تعليمه الثانوي، ويقول:... «وأذكر أنني كنت واحدًا من المحظوظين في القرية الذين استطاعوا أن ينجحوا في الابتدائية ويتأهلوا إلى الثانوية».[2]

اصطدم هناك بواقع التصدّع بين "علم الأوروبيين" و"علم الجزائريين"، ناهيك عن التمييز العنصري الذي وصل حتى الأوساط المدرسية، على عكس ما كان في مغنية، مما جعله يحس بأنه ينتمي إلى مجموعة من الناس يعتبرها الأوروبيون منحطة[3].

وقع له حادثٌ مغير لكنه كان له الأساس في تلك الفترة. هذا الحادث يتلخص في أن أستاذه كان متعوداً على أن يتكلم عن الدين الإسلامي والمسيحي إلى آخره. كان فرنسياً لكنه من أصل إسباني، حتى أن اسمه كان عربياً، فقد كان اسمه "ابن أفيداس"، وكان يكنّ للإسلام عداءً. وفي يوم من الأيام لم يتحمل بن بلة كلامه، وكان عمره آنذاك 14 عاماً، فقال له: «ليس من المعقول أنك في كل مرة تمس مقدساتنا». فرد عليه قائلاً: «محمد تاعك هذا دجّال»، وكان يقصد النبي ﷺ[4]. فَرَضَ الدراسة وانفصل عنها نهائياً، وكان ذلك في عام 1930[5]. ليعود إلى مغنية ويتفرغ لمساعدة والده في المزرعة[6].

---

[1] أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرال، ترجمه العفيف الأخضر، دار الأدب، بيروت، د.ت، ص 31.

[2] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي... المرجع السابق، ص 10.

[3] أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة.... المرجع السابق، ص 32.

[4] أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة ... المرجع السابق، ص ص 43-49

[5] نفسه، ص 44.

[6] نفسه، ص 31-35.

تُعتبر سنة 1930 التي قاطع فيها دراسته فترة خصبة من الناحية السياسية فقد تلازمت مع بروز قوى سياسية عديدة على الساحة الجزائرية تستقطب الشباب المتواجدين آنذاك، تمثلت في "جمعية العلماء المسلمين"، و"نجم شمال إفريقيا" التي كانت الجزائر تعايش حدث تكوينه كحركة سياسية في فرنسا منذ سنة 1926، وانتقال أفكارها إلى المدن والأرياف الجزائرية بواسطة المهاجرين الذين كانوا يأتون للجزائر في الصيف. وقد ساهمت هذه القوى فيما بعد في بداية الوعي السياسي والشعور بالمواطنة والانتماء لدى بن بلة وينغمس في ممارسة الرياضة، وبالأخص كرة القدم[1]. فمارس هذه الرياضة مع نادي أولمبيك مارسيليا الفرنسي موسم 1939-1940، حيث لعب مباراة ضد "أف سي ن تيبس" لحساب كأس فرنسا وسجّل هدفاً، كما حمل ألوان فريق مسقط رأسه "نادي الاتحاد الرياضي لبلدية مغنية"، وكان أيضاً بطلاً في العدو تخصص 400 متر[2].

3- خدمته في الجيش العسكري الفرنسي

التحق أحمد بن بلة، كغيره من الجزائريين، بالخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي بين عامي 1937 و1940[3]. قضى بها عامين في التدريب، رُقي بعدها إلى درجة صف ضابط، حيث انضم إلى فيلق مشاة القلب رقم 141، المتمركزة في مارسيليا. كان ضمن هذه الكتيبة جنود فرنسيون وجزائريون. وأحس بن بلة عند اتصاله الأول بهذا الفيلق أن حقوقه كإنسان أصبحت معترفًا بها لأول مرة، كونهم لا يمارسون التمييز العنصري بين الجنود الفرنسيين والجزائريين، فقبِل عن طيب خاطر الطاعة العسكرية، لأنها كانت تطبق على الجميع دون تمييز[4].

بعد خضوع فرنسا للاحتلال الألماني، سُرّح من الجيش الفرنسي وعاد إلى الجزائر، وفي عام 1942 عاد إجباريًا إلى صفوف الجيش الفرنسي، بعدما تمكن النازيون من احتلال شمال فرنسا، حيث قامت فرنسا بتجنيد جيش ضخم من العرب للمشاركة إلى جانب الفرنسيين وحلفائهم في

---

[1] خديجة الليلي، "أحمد بن بلة ودوره في الحركة الوطنية والدولة الجزائرية (1916-2012)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد دراية - بسكرة، 2014/2013، صفحة 5.

[2] صالح سعودي، "بن بلة وبن مهيدي وديدوش وسويداني وعلي النمر: نجوم في الكرة وأبطال في الثورة"، جريدة الشروق، العدد 4789، 5 جويلية 2015، صفحة 21.

[3] أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة.... المرجع السابق، صفحة 5.

[4] أحمد بن بلة، "مذكرات أحمد بن بلة المرجع السابق، ص 38.

حربهم ضد إيطاليا وألماني، وكان من بين هؤلاء أحمد بن بلة هذه المرة أُرسل ضمن مجموعة من المغاربة إلى الصفوف الأولى في جبهة القتال بإيطاليا، وقد شُبهت هذه المجموعة بـ "فرقة الموت"، لارتفاع نسبة الخسائر البشرية بها، ورغم هذا، فقد أبلى بن بلة بلاءً حسنًا في القتال، خاصة فيما يتعلق بمعركة "مونت كاسينو"، وهي من المعارك الحاسمة في الحرب العالمية الثانية، إضافة لكونها المعركة الفاصلة بين ألمانيا والحلفاء[1].

وضمن الكتيبة الخامسة للقناصين، حمل بن بلة رتبة رقيب أول ثم مساعد، وأثر إسقاطه لعدة طائرات معادية أصبح موضوع حديث في تلك الآونة، ما جعل الجنرال ديغول يُقلده عام 1943 أعلى وسام في فرنسا[2].

4- وفاته

توفي أوّل رئيس للجزائر المستقلة، أحمد بن بلة الذي حكم ثلاث سنوات، وقضى سبع سنوات في السجون الفرنسية، أربعة عشر سنة في السجون الجزائرية، وثماني سنوات في المنفى يوم[3] 11 أفريل 2012 عن عمر ناهز 96 عامًا[4] في منزل أسرته بمدينة الجزائر بعد إصابته بوعكة صحية، وقد أعلنت الحكومة الجزائرية الحداد في البلاد لمدة ثمانية أيام بسبب وفاته، وقد أقامت له لجنة وطنية تليق بهذا المناضل الكبير ضد الاستعمار الاستيطاني الفرنسي.

وبعد تنظيم جنازة وطنية لأحمد بن بلة دُفن في مربع الشهداء مقبرة العالية في الضاحية الشرقية للعاصمة، وفي نفس المقبرة التي دُفن فيها الرئيسان الراحلان هواري بومدين ومحمد بوضياف. كما أطلق الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة اسم الراحل أحمد بن بلة على مطار السانية، ثاني أكبر مطارات الجزائر بعد مطار الجزائر العاصمة[5].

---

[1] أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة... المصدر السابق، ص ص 49-51.

[2] أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة.... المصدر السابق، ص 41.

[3] نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص 150.

[4] جريدة النصر، رحيل أحمد بن بلة أول رئيس للجزائر المستقلة، 31 ديسمبر 2012، صفحة 9.

[5] نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر ... المرجع السابق، ص 181.

المبحث الثالث: أوضاع الجزائر في عهد بن بلة

1- الأوضاع الاقتصادية

لقد ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري اقتصادًا رأسماليًا، وقد تميزت الوضعية الاقتصادية غداة الاستقلال بحالة تخلف معقدة.

- اقتصاد معتمد كليًا، والصناعة الاستراتيجية بنسبة 80%، ويتميز بتبعيته الكاملة للاقتصاد الفرنسي.

- إن هذا الوضع الاقتصادي المشوّه والمفكك انعكس عنه وضع اجتماعي متخلف متمثل في "الثالوث": الجهل، الفقر، والمرض.

لقد ورثت الجزائر اقتصادًا تابعًا، وأن إعادة بناء هذا الاقتصاد تستلزم تغييرات نوعية وطنية بعيدًا عن العلاقات القديمة التي لم تخدم استقلالية هذا الاقتصاد، وإنما كرّست علاقات التبعية والاستغلال.

ترك المستعمر وراءه ما يقارب 800 مؤسسة مخربة لا تمتلك أدنى شروط العمل، خاصة مع مغادرة إطاراتها المسيرة، وعليه وجدت الجزائر نفسها أمام اقتصاد متخلف وتابع لفرنسا في أغلبه. ولم تجد فرصة أمامها للقضاء على هذه الوضعية الاقتصادية إلا من خلال برنامج طرابلس الذي انعقد سنة 1962، والذي يعتبر أول وثيقة رسمية تقدم استراتيجية التنمية التي طُبقت في الجزائر، ورغم أن هذا البرنامج قد أشار بوضوح إلى ضرورة التصنيع إلا أنه لم يقدم سياسة صناعية محددة، واكتفى بتقديم خطوط عريضة لمشروع التنمية، يعتمد على إصلاح زراعي، وتصنيع ضروري، وتأميم للموارد الوطنية[1].

يختص القطاع الزراعي ذاتي التسيير القسم الأعظم من الأموال الجاهزة، ويعاني نشاطه من عجز ثقيل الوطأة، ولا يحقق الانتاج الزراعي تقدمًا، في حين أن حاجات الاستهلاك لا تتوقف عن التزايد، فمتوسط إنتاج الحبوب لا يزيد عن 16-17 مليون كنتال، بينما الحاجة إليها تصل إلى 24-25 مليون كنتار. ويرتفع عدد السكان سنويًا بنسبة 3% بينما شهد قطاع التعدين وصناعة الطب انخفاض الانتاج بنسبة 20%- 25%، وكان سوء استخدام القدرات الإنتاجية مثيرًا جدًا للقلق: 51% في المنتجات، 14% في صناعة تعليب الأسماك، و40% بالنسبة للفواكه، وتوقف شبه كامل لإنتاج السكر، وكذاا انخفضت الاستثمارات بشكل أكثر حدة من انخفاض الإنتاج، ففيما بين 1961 و1963 انخفضت الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمارات في قطاع النفط[2].

أما بن بلة، فقد ركز على الإصلاح الزراعي فقط، وتجاهل القطاع الصناعي. والوضع الاقتصادي بدأ يتدهور، وارتفعت نسبة البطالة، وازدادت عمليات السلب والنهب والفوضى في البلاد. أما فيما

[1] وافية تيجاني، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية في العلاقات المتجددة، العدد 02، الجزائر، 2021، ص 87-88.

[2] بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1980، ترجمة صباح ممدوح كعداف، الهيئة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص 31-32.

يتعلق بالصناعة، فلم يكن مؤيدًا لقيام ثورة صناعية في البداية فقد كان مع الثورة الزراعية، لأنه يعتبر الصناعات الثقيلة هي الفخ الذي يمكن أن تقع فيه الدول ذات الإمكانات المحدودة، وأنه لا بد من البدء بتلبية الحاجات الأساسية للشعب، ثم التوجه إلى الصناعة، و..... في هذه السياسة هو جزء رئيسي في لعبة السياسة، وقد نجح بن بلة في هذه السياسة الخاصة بالزراعة والغذاء لدرجة أنه لبّى في فترة وجيزة حاجة الجزائريين من الغذاء فقضى على الطوابير وانتهى العوز[1].

أما بالنسبة للصناعة فقد تم تأسيس شركة سوناطراك سنة 1963 م للتكفل بهذا القطاع، إلا أن سيرورة التصنيع في تلك الفترة لم تأتِ بالنتائج المسطرة، وواجهت عدة مشاكل، كضعف الإمكانيات الناجمة عن الزيف المالي الذي تعرضت له الدولة، بسبب حاجة هذا القطاع للتمويل. حيث توجهت إلى الصناعات الاستهلاكية كصناعة النسيج وصناعة الجلود والأحذية والصناعة الغذائية. ويمكن للمعاملات الاقتصادية مع العامل الخارجي فلقد كانت التجارة الخارجية للجزائر إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن الماضي خاضعة للدولة، نظرًا لتبني الجزائر نظام الحماية الجمركية سواء على مستوى الواردات أو الصادرات[2].

2- الأوضاع الاجتماعية في عهد بن بلة

السكن :

ما بين 1960 و1963، شهدت المدن الجزائرية وصول حوالي 100 ألف ساكن جديد (نصفهم إلى مدينة الجزائر). كما ارتفع عدد سكان البلديات الحضرية من ثلاثة ملايين نسمة سنة 1959 إلى أربعة ملايين نسمة سنة 1966 من مجموع سكان الجزائر البالغ 10 ملايين نسمة[3].

ونظرًا لهذا التزايد، عجزت السياسة الإسكانية عن إيجاد حل لهذا المشكل الاجتماعي الحيوي والخطير، إضافة لاعتقاد السلطات والمسيرون بأن هجرة الأعداد الضخمة من الأوروبيين ستوفر إمكانيات جديدة للسكن أمام الموظفين الجزائريين، وأن هذه المساكن كافية لسد حاجيات السكان،

[1] أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة .... المرجع السابق، ص 278-279

[2] وافية تيجاني، واقع وتحديات... المرجع السابق، ص 88.

[3] بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر ...المرجع السابق، ص 24.

مما جعل الدولة تطمئن وتهتم بالمجالات الأخرى، كما اعتبر المسؤولون أن عملية تأميم الأرض من المستعمر تساهم في رجوع سكان الضواحي والأحياء القصديرية إلى الأرياف وإحياء النشاطات الزراعية، وبالتالي السكن في الريف وتخفيف ضغط طلبات السكن بالمدن.

فكان الاتجاه في ميدان منصب على إعادة بناء القرى المدمرة أثناء الحرب، مع تأجيل بناء المساكن الجديدة في المدن من خلال الاستفادة من مساكن الأوروبيين الشاغرة واستثمار الإمكانيات المادية في إنجاز مشاريع إنتاجية[1].

الهجرة :

بعد استقلال الجزائر، أدت موجات الهجرة الجديدة إلى تصدّع البنود الواردة في اتفاقيات إيفيان لعام 1962 من طرفي البحر المتوسط ففي ربيع 1965 تجاوز عدد الجزائريين في فرنسا 450 ألف شخص.

اعترف "ميثاق الجزائر" لجبهة التحرير الوطني، المتبنى في شهر أفريل 1964 أن « أسباب الهجرة الجزائرية إلى أوروبا وعلى وجه الخصوص إلى فرنسا مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التنمية في الجزائر. وقد يمكن كبحها أو تخفيفها، لكن لا مجال لإيقافها إلا باختفاء الأسباب الرئيسية لها» بكل وضوح لا مجال لإيقاف الهجرة طالما لم يصبح البلد متطورًا بشكل ملموس.[2]

يمكن تقسيم تاريخ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا إلى مرحلتين رئيسيتين، تبدأ الأولى من سبعينات القرن التاسع عشر وتستمر إلى غاية جلاء الاستعمار الفرنسي عن الأراضي الجزائرية. ومن أمثلة هذه المرحلة الثانية غداة استقلال الجزائر وتستمر إلى يومنا هذا، وشهدت هذه المرحلة استمرار تدفق اليد العاملة، وظهور أشكال جديدة للهجرة مثل: هجرة الطلبة وهجرة الأدمغة وهجرة رؤوس الأموال والهجرة غير الشرعية[3].

الصحة :

---

[1] بن دحمان سارة، واقع الجزائر ... المرجع السابق، ص 50-51.2.

[2] بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر ... المصدر السابق، ص 32-33.

[3] بولمهار ناجي، كرونولوجيا الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، الفكر المتوسطي، العدد 1، 2023، ص 401-417..

سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى إقامة نظام صحي عادل ومتكامل لكافة الجزائريين، حيث عرف هذا النظام الصحي الوطني عدة إصلاحات وتغييرات، سواء من حيث الهياكل الصحية بمختلف أنواعها أو من حيث عدد العاملين بها[1].

فقبل سنة 1965 لم تكن البلاد تتوفر سوى على 1319 طبيبًا، منهم 285 طبيبًا جزائريًا فقط، وهو ما يعادل طبيبا واحدا لكل 52323 نسمة، أما أطباء الأسنان فكانوا حوالي 151 طبيبا، أما من حيث الهياكل القاعدية فقد كان هناك عجز كبير، حيث كان قبل سنة 1967 قرابة 39,000 سرير. وما يميّز هذه المرحلة هو الزيادة النسبية لقاعات العلاج مقارنة بسنة 1962. وتميزت السياسة الصحية خلال هذه الفترة بمحدودية في خيراتها جراء ضعف الوسائل المتوفرة لها، وكان ينبغي في أول الأمر إعادة إنعاش البنايات والهياكل التي خلفها الاستعمار. ومن جانب آخر كانت الدولة عازمة على تنمية سياسية على شكل إعانات تمثلت في الحملات التلقيحية لبعض الأمراض الفتاكة المعدية[2].

3- الأوضاع الثقافية

التعليم :

بعد استعادة السيادة الوطنية وجد التعليم الجزائري نفسه ضمن طرف ثاني صعب أو ثنائية لغوية حادّة متعايشة في المجتمع الجزائري، ولها أصول ثقافية مختلفة، وكذلك ضمن ظرف اقتصادي واجتماعي متدهور عاجز عن السيطرة على سيره، فقد واجه القائمون على الحكم في الجزائر بعد إعلان الاستقلال تحدّيًا خطيرا في قطاع التعليم، حيث بلغت نسبة الأمية بين الشعب بالمئة[3]. فكان الجزائري متعرضًا لخطر الغرور بسبب الإلمام بقسط من الثقافة الأجنبية، كما أنه يتمثل في الحرص على تقليد تقليد أمة أجنبية في أفكارها ولغتها، وينبغي الإقرار بوجود شلة من المثقفين

[1] سليمة بلخير، المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية، العدد 36، الجزائر، ص 301-310.

[2] بن دحمان سارة، واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي 1962-1978، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014/2016، ص 54.

[3] أحمد التريكي، توجهات التعليم في الجزائر بعد استعادة السيادة الوطنية، مجلة دراسات الجزائر، ص 155.

والسياسيين الذين كانوا بحكم المرتبة الاجتماعية والمثل العليا التي اعتنقوها كانوا معروفين بانحيازهم للغة الفرنسية بل كذلك ما بها من نظريات تاريخية وأساليب في التعبير[1].

ومما زاد في خطورة الوضع آنذاك هجرة الأوربيين الجماعية، فقد انسحب من الجزائر عدد كبير من رجال التعليم الفرنسيين بصورة جماعية، حيث رحل أكثر من (8 ألف مدرس) فرنسي من الجزائر دفعة واحدة، بالإضافة إلى الكوادر الإدارية الفرنسية وكافة المعلمين والمدرسين الذين يتولون الإشراف على التعليم في مختلف مراحله. ففي 1 أكتوبر 1962 هاجر نحو (18000) معلم من 23500 أي بنسبة تقدر بـ 76.59% من المعلمين و1400 أستاذ من 2000 أي بما يمثل 70% من الأساتذة أما رجال التعليم العالي فلم يبقَ منهم إلا القليل[2].

وكانت أول خطوة قامت بها السلطة الجزائرية تعريب التعليم بعد الاستقلال وجعل اللغة العربية لغة التعليم بجانب اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية. (خطاب الرئيس أحمد بن بلة). وشرعت السلطة في تعريب السنة الأولى بصورة تدريجية بإدخال سبع ساعات في الأسبوع لتدريس اللغة العربية وهذا ابتداء من السنة الدراسية التي عقبت الاستقلال مباشرة بعد لتصبح 10 ساعات في 1964-1965 ثم تعريبها كاملة، كما أنشأت ثلاث ثانويات ابتداء من سنة 1963 معربة تعريبا كاملا[3].

طرأت على البرامج التعديلية عدة تعديلات منذ الاستقلال 1962 م، وفيما يلي سنقوم بعرض البرنامج التعليمي السائد آنذاك:

1- **اللغة العربية:** وضع سنة 1962 اتخذت وزارة التربية قرار يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المؤسسات خاصة الابتدائية منها.

2- **التربية المدنية:** يتولى الآن تدريس هاتين مدرسون على أساس برنامج يتركز على القيم الأساسية في الإسلام وعلى تقاليد الشعب الجزائري.

---

[1] مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 425.

[2] أحمد التريكي، توجهات التعليم.... المرجع السابق، ص 155.3.

[3] محي الدين عبد العزيز: نطور حركة التعليم في الجزائر من عام 1830 إلى عام 1990، جورة علمية دولية محكمة، المجلد 14، العدد 01، الجزائر، 2019، ص ص 8-9.

3- التاريخ والجغرافيا: اهتمت الحكومة الجزائرية برنامج جديد خاص بمادتي التاريخ والجغرافيا وطلبت تطبيقه على مستوى كل المدارس الجزائرية في 1 نوفمبر 1962، وتضمن هذا البرنامج تاريخ شمال إفريقيا أما في مادة الجغرافيا العامة تضمّن البرنامج دراسة القارة الإفريقية، الجزائر وفرنسا[1].

المسرح :

لقد تميزت الانطلاقة المسرحية بعد الاستقلال بطفرة في الإنتاج بقيت تميزه في هذه المرحلة حيث عرضت خلال موسم 1963-1964 فقط 10 مسرحيات بينما عرضت خلال الفترة الممتدة 20 مسرحية. كما سجل 119 عرضًا مسرحيًا فيما يخص شهري أفريل وديسمبر من سنة 1963م، ثمانية منها تم عرضها بالجزائر العاصمة وتابعها 39103 مشاهدًا. تميز المسرح بتنويع المواضيع والمشكلات المستجدة لمجتمع ما بعد الاستقلال.[2]

السينما :

اعتُبرت مرحلة ما بعد الاستقلال المرحلة الانتقالية للسينما الجزائرية، والتي تحمل وجع المجتمع وتناقضاته وآماله وأحلامه، فقد واجهت السينما الجزائرية مشكلة التأسيس والتجهيز لقاعدة سينمائية من شأنها تحقيق طموحات الشعب لأن الوضع العام للجزائر لم يعطي اهتمام للقطاع الثقافي فقد ولى اهتماما لأوليات أخرى أكثر ضرورة وطنية تعكس الطموحات الثقافية والسياسية للشعب الجزائري، لكن بالرغم من ذلك استمرت السينما الجزائرية في إنتاج أفلام تُمجّد الثورة وتعالج مخلفات الحرب[3].

وحسب لإحصائيات وزارة الثقافة فقد شهدت ما بين 1957 و1980 إنجاز 194فيلما طويلا وقصيرا، و137 فيلما إخباري ليصل المجموع إلى 387 فيلما، أما بالنسبة للغة المستعملة

---

[1] واقع التعليم في الجزائر بعد الاستقلال (1962-1978)، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2021-2022، ص 57-58.

[2] أحمد بيوض، المسرح الجزائري: نشأته وتطوره، غرناطة، الجزائر، 2013، ص 178.

[3] بردق عبد الوهاب، المراحل السينمائية للأفلام السينمائية في الجزائر، مجلة الحوار الثقافي، العدد 2، 2019، ص 137-138.

فقد شكلت اللغة العربية حوالي 84% في مجمل الأعمال مقابل 13% باللغة الفرنسية و 3% مثلت أشرطة صامتة[1].

الصحافة :

وقد حصلت الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال سنة1962 وظهر في هذه القترة بين جويلية ونوفمبر 1962 من الصحف التي تعكس مختلف الاتجاهات السياسية والمصالح، ففي 1962 تم منع كل حزب من الشعب الجزائري في إطار تأسيس نظام الحزب الواحد. وتوقفت صحف الحزبين نتيجة لذلك، وقد دعمت جبهة التحرير الوطني في الفترة ما بين نوفمبر 1962وأوت 1963 مكانتها في البلاد، وأنشأت ثلاث صحف وعشر مجلات قصد نشر توجهاتها السياسية وتوفير الظروف التي تمجد نظام الحزب الواحد، وزيادة على هذا النقص فإنه كانت توجد في سنة 1962 عزيمة كبيرة في طريق الصحافة الجزائرية اليومية، وبعد أن حصلت البلاد على الاستقلال سنة 1962 ظهرت العديد من الصحف التي تعكس مختلف الاتجاهات السياسية والمصالح.[2]

[1] قيقان شروق، السينما والثورة الجزائرية (1954-2012)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص 29-30.

[2] قندوز عبد القادر، تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، الجزائر، جوان 2015، ص 134.

الفصل الثالث

دبلوماسية أحمد بن بلة من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقواطية الشعبية

المبحث الأول: تشكيل الحكومة

بعد الاستقلال، واجهت الدولة الجزائرية الجديدة تحديات كبيرة في استرجاع سيادتها الكاملة على جميع القطاعات، بما في ذلك المجال الجوي، الذي ظل لفترة خاضعًا للأنظمة القانونية والإدارية التي فرضها الاستعمار الفرنسي. وفي هذا الإطار، صدر المرسوم رقم 63-58 في 13 فيفري 1963[1] الذي يهدف إلى تنظيم واسترجاع السيطرة الوطنية على الطيران المدني والسياحي، والعمل الجوي في الجزائر، كخطوة هامة في استكمال بسط السيادة الوطنية.

1-وزارة الداخلية:

❖ **دوافع إصدار المرسوم**

صدر هذا المرسوم في سياق سياسي واقتصادي خاص، تمثل في:

1. **إرث الاستعمار الفرنسي في مجال الطيران** :فقد كانت فرنسا قبل الاستقلال تسيطر كليًا على المجال الجوي الجزائري، بما في ذلك طائرات السياحة والعمل الجوي مثل رش المبيدات الزراعية، التصوير الجوي، أو النقل الخفيف.
2. **محاولة استرجاع السيادة الكاملة على الأجواء الجزائرية** :حيث أرادت الدولة الجزائرية المستقلة إلغاء كل القوانين والمراسيم السابقة، خاصة تلك التي تعود إلى عهد الاحتلال مثل مرسومي 27 أفريل 1961 و24 جويلية 1961، والتي كانت تتيح لطائرات فرنسية أو أجنبية ممارسة أنشطة على التراب الجزائري دون إذن واضح من السلطات الوطنية.
3. **ضرورة تنظيم حركة الطيران المدني** :حماية للأمن الوطني ومنع أي اختراق محتمل، خاصة وأن الجزائر كانت قد خرجت لتوها من حرب تحريرية قاسية، وتخشى أي تدخل أجنبي في أجوائها[2].

[1] انظر المرسوم رقم 63-58 المؤرخ في 13 فيفري 1963

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 08، الجزائر، الجمعة 02 فيفري 1963، ص 181.

❖ **مضمون المرسوم ومجالات تطبيقه**

تضمن المرسوم رقم 63-58 عدة أحكام رئيسية تهدف إلى ضبط وتنظيم نشاط الطيران المدني داخل الأجواء الجزائرية:

1. **إلغاء كل المراسيم والقرارات الاستعمارية السابقة**، وبالخصوص:
   - مرسوم 27 أفريل 1961.
   - مرسوم 24 جويلية 1961 المكمل له.
   - جميع التدابير والإجراءات المترتبة عن هذين المرسومين.

مما يعني أن كل الطائرات السياحية أو الطائرات المستخدمة في العمل الجوي لم تعد تتمتع بأي امتيازات أو حرية طيران سابقة كانت تمنحها لها فرنسا أو سلطات الاحتلال.

2. **فرض ضرورة الحصول على ترخيص رسمي جزائري** لأي نشاط جوي فوق التراب الوطني، مع استثناء وحيد هو "حالة القوة القاهرة" مثل الحوادث أو الضرورة الملحّة للهبوط الاضطراري، حيث يسمح للطائرات بالهبوط دون ترخيص مسبق حفاظًا على الأرواح.
3. **تحميل وزراء الدفاع الوطني، والداخلية، وإعادة الإعمار والأشغال العامة والنقل مسؤولية تنفيذ هذا المرسوم**، كل في مجال اختصاصه، مع الإشارة إلى أن تطبيق هذه الأحكام سيكون ملزمًا فور نشر المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[1].

❖ **الأهمية السياسية والاقتصادية للمرسوم**

يحمل هذا المرسوم دلالات سياسية واقتصادية بالغة الأهمية:

1. **سياسيًا** :يؤكد المرسوم إرادة الجزائر في استرجاع سيادتها الكاملة على مجالها الجوي، وتحرير كل القطاعات التي كانت تحت الهيمنة الفرنسية، وهو ما يتماشى مع السياسة العامة للحكومة الجزائرية بقيادة أحمد بن بلة بعد الاستقلال، والتي ركزت على التخلص من بقايا الاستعمار في الإدارة، الاقتصاد، والقوانين.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 08، الجزائر، الجمعة 02 فيفري 1963، ص 181.

2. **اقتصاديًا** :يفتح المرسوم الباب أمام الدولة الجزائرية لتطوير قطاع الطيران المدني الوطني (سواء السياحي أو الزراعي أو الصناعي)، ووضع إطار تنظيمي يسمح للمؤسسات الجزائرية باستغلال المجال الجوي لخدمة التنمية الاقتصادية، وخاصة في المجالات الزراعية (رش الحقول)، والتصوير الجغرافي، والنقل الجوي الداخلي، دون تدخل أو منافسة أجنبية.
3. **أمنيًا** :يسد المرسوم أي ثغرة قانونية قد تسمح لطائرات أجنبية، خصوصًا فرنسية، بالتحليق أو العمل داخل الأجواء الجزائرية بحجج قانونية موروثة من الاستعمار، ما يعزز حماية السيادة الوطنية، خاصة في سياق التوتر الذي كان سائدا مع فرنسا عقب الاستقلال.

إن المرسوم رقم 63-58 يمثل محطة هامة في مسار استكمال سيادة الجزائر الوطنية بعد الاستقلال، خاصة في مجال حساس مثل الطيران المدني والعمل الجوي، الذي يمس الأمن القومي مباشرة. كما يعكس هذا النص حرص القيادة الجزائرية الجديدة على التخلص من كل التشريعات الاستعمارية، وتأسيس دولة ذات سيادة حقيقية على ترابها وفضائها الجوي، وفقًا لقوانينها ومصالحها الوطنية[1].

المبحث الثاني: الإتفاقيات

اتفاقية العبودية:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 08، الجزائر، الجمعة 02 فيفري 1963، ص 181.

وقعت اتفاقية العبودية في جنيف في 25 سبتمبر 1926 وسجلت في الأمانة العامة للأمم المتحدة بموجب رقم 19/14 كما هو موضح من قبل البروتوكولات حتى الآن في نيويورك 1953 وتم تسجيلها في الفراغ العام.

اتفاقية إضافية تتعلق بإلغاء العبودية، واتجار العبيد والمؤسسات والممارسات المشابهة للعبودية، المؤرخة في جنيف في 7 سبتمبر 1956، بالإضافة إلى الاتفاق الإضافي المتعلق بإلغاء العبودية، فإن الاتجار بالعبيد والمؤسسات والممارسات يتجه إلى العبودية المؤرخة في جنيف في 7 ديسمبر 1955.[1]

اتفاقية قمع النساء والأطفال :

وقعت اتفاقية قمع سمة النساء والأطفال في جنيف في 30 سبتمبر 1921 في الوقت نفسه في الأمانة العامة للأمم المتحدة بموجب الرقم 771 تم تعديلها من قبل البروتوكول الذي وقع في نيويورك في 12 نوفمبر 1947 وسجلت في السرية.[2]

الاتفاقية الجمركية:

المرسوم رقم 63- 350 في 11 سبتمبر 1963 الانضمام إلى احتياطي الجمهورية الديمقراطية والشهيرة الجزائرية في الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالحاويات، وبالنظر إلى الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالاستيراد المؤقت للاستخدام الخاص لقوارب المتعة والطائرات المؤرخة في جنيف 18 ماي 1956 ومسجلة في الأمانة العامة للأمانة العامة التي تعتمد على موافقة المبلغ المفرد على المخصصات المتبعة تتعلق الواردات المفروضة على الواردات المتبعة من أجل الواردات المتبعة. بناء على تقرير وزير الخارجية تعود UES إلى الاتفاق على مرافق الجمارك لصالح السياحة المؤرخة في نيويورك في 04 يونيو 1954 ومسجل في الأمانة العامة للأمم المتحدة بموجب رقم 3.992.

المراسيم:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، الجزائر، رقم 8، الجمعة 22 فيفري 1963، ص 943.

[2] نفسه، ص 943.

المادة 1: تلتزم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشائعة باتفاقية المرافق الجمركية لصالح السياسة المؤرخة في نيويورك في 14 يونيو 1954 بموجب التحفظات التالية: البروتوكول الإضافي إلى اتفاقية المرافق الجمركية لصالح السياحة، المتعلقة باستيراد وثائق ومعدات الدعاية السياحية، بتاريخ 4 يونيو 1954.

بالنظر إلى الاتفاقية المتعلقة بقمع الاتجار بالنساء البالغات الموقعة في جنيف في 11 أكتوبر 1933، وقع البروتوكول في بحيرة نيويورك في 4 ماي 1949 وسجلت في الأمانة العامة للأمم المتحدة بموجب رقم 446[1].

بالنظر إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بالإتجار الأبيض الموقع في باريس في 4 ماي 1910 وسجلت في السو العام للأمم المتحدة بموجب رقم 1358، بصيغته المعدلة بالبروتوكول الموقع في بحيرة نيويورك في 4 ماي 1949 وتسجيله في الأمانة العامة للأمم المتحدة بموجب رقم 446، بالإضافة إلى اتفاقية قمع الإتجار بالبشر واستغلال دعارة الآخرين الذين وقعوا في بحيرة النجاح في نيويورك في 21 مارس 1950 ومسجلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة بموجب رقم 1.342. الاتفاقية المتعلقة بقمع الإتجار بالنساء البالغات الموقعة في جنيف في 11 أكتوبر 1933 وتعديلها ببروتوكول 12نوفمبر 1947.

الاتفاقية الدولية المتعلقة بقمع تجارة الرقيق الموقعة في باريس في 4 ماي 1910 وتم تعديله بواسطة بروتوكول 4 ماي 1949[2].

اتفاقية تتعلق بإنشاء المنظمة الاستشارية للحكومة الداخلية للملاحة البحرية الموقعة في جنيف في 6 مارس 1948، المؤتمر الدولي لحماية البشر في البحر وقعت في لندن 10 مارس 1948 المؤتمر الدولي لحماية الحياة البشرية في البحر في لندن في 17 يونيو 1960[3].

- **الاتفاقية الدولية لتمثيل تلوث مياه البحر:**

[1] الجريدة.....، المرجع السابق، ص 443-444.

[2] نفسه، ص 444.

[3] الجريدة...، المرجع السابق، ص 944.

تلتزم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية بالاتفاقية الدولية لتمثيل تلوث مياه البحر من قبل الهيدروكربونات الموقعة في لندن في 2-1954 th.12

وزير الخارجية مسؤول عن إعدام هذا المرسوم الذي سيتم نشره في المجلة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشائعة في الجزائر، في 11 سبتمبر 1963 من قبل رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء أحمد بن بلة، وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة.

- **اتفاقية إنشاء المنظمة الاستشارية:**

بناء على تقرير وزير الخارجية، بالنظر إلى اتفاقية إنشاء المنظمة الاستشارية للحكومة الدولية للملاحة البحرية الموقعة في جنيف في 6 مارس 1948 وتسجيلها في الأمانة العامة للأمم المتحدة بموجب رقم 4.214، بالنظر إلى المؤتمر الدولي لحماية البشرية في البحر الموقعة في لندن في 10 يونيو 1948.

المراسيم:

المادة 1: تلتزم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشائعة بالاتفاقيات التالية:

- الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المنظمة الاستشارية بين الحكم للملاحة البحرية الموقعة في جنيف في 6 مارس 1948.
- المؤتمر الدولي لحماية الحياة البشرية في البحر وقعت في لندن في 17 يونيو 1960.[1]

اتفاقية المتعلقة بقمع الاتجار بالنساء البالغات:

1.خلفية الإطار القانوني الجزائري 1963

في إطار سعيها إلى استكمال بسط سيادتها القانونية والتشريعية بعد الاستقلال، صادقت الجزائر سنة 1963، كما ورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، على

[1] الجريدة الرسمية...، المرجع السابق، ص 944.

الاتفاقية الدولية الخاصة بقمع الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، والتي كانت قد أقرتها الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية.

وقد جاء انضمام الجزائر إلى هذه الاتفاقية في سياق التخلص من كافة التشريعات والإجراءات القانونية التي خلفها النظام الاستعماري الفرنسي، خاصة تلك التي كانت تفرض قيودًا صارمة وتمييزية على النساء العاملات في مجال الدعارة، مثل إجبارهن على التسجيل الإجباري لدى سلطات الشرطة أو الخضوع لفحوصات طبية دورية مهينة، الأمر الذي كان يمثل انتهاكًا صارخًا لكرامتهن وحقوقهن الإنسانية[1].

وبانضمامها لهذه المعاهدة، التزمت الجزائر رسميًا بإلغاء كل هذه القوانين والممارسات، وتعهدت بتبني مقاربة قانونية وإنسانية جديدة، تقوم على حماية النساء من كل أشكال الاستغلال الجنسي أو الاتجار، بدل اعتبارهن مذنبات أو مجرمات كما كان معمولًا به في السابق. وقد نصت الاتفاقية، كما أدرجت في الجريدة الرسمية، على تحويل التعامل مع الضحايا من منطق العقاب والزجر إلى منطق الحماية والرعاية والتكفل الاجتماعي والنفسي، بما ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، ويعكس رغبة الدولة الجزائرية المستقلة في إعادة بناء منظومتها القانونية وفقًا لمعايير الشرعية الدولية.

2.التطور الدولي وملاءمته للوضع الجزائري

في إطار التزامها المستمر بمكافحة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، صادقت الجزائر في نوفمبر 2003 على **بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال**، المعروف بـ"بروتوكول باليرمو"، والذي يُعتبر مكملاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد شكّل هذا البروتوكول تطورًا نوعيًا في المعالجة الدولية لهذه الظاهرة الخطيرة، من خلال توسيع نطاق مفهوم "الاتجار بالبشر" ليشمل، إلى جانب الاستغلال الجنسي، مظاهر أخرى مثل العمل القسري، التسول الإجباري، نزع

[1] وليد شريط، وحجاج مليكة. "الآليات الدولية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر." مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1. جامعة لونيسي على – البليدة 2، وجامعة زيان عاشور – الجلفة، 2020، ص 407.

الأعضاء، والاسترقاق الحديث، وهو ما استجابت له الجزائر بملاءمة منظومتها التشريعية الوطنية مع هذه المعايير الدولية المستحدثة.

وتضمنت المصادقة الجزائرية على هذا البروتوكول التزامًا صريحًا بحماية ضحايا هذه الجرائم، وضمان حقوقهم الكاملة، ومنع أي شكل من أشكال التضييق أو الملاحقة ضدهم، مع التأكيد على مبدأ أساسي مفاده أن الضحية لا ينبغي أن تُعامل كمجرمة، بل كإنسان تعرض للغدر والاستغلال ويحتاج إلى الرعاية والدعم القانوني والاجتماعي والنفسي. كما أكدت الجزائر، من خلال هذا البروتوكول، انخراطها في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي والأمني بين الدول في ما يتعلق بالتحقيقات الجنائية، وتسليم المتورطين في هذه الجرائم الخطيرة، فضلاً عن التنسيق في سياسات الوقاية، وحملات التوعية، وبرامج إعادة الإدماج للضحايا، بما يعزز التصدي الفعّال لهذا النوع من الجرائم التي تتجاوز الحدود الوطنية وتحتاج إلى رد فعل جماعي دولي منسق[1].

3.الآثار والتطبيقات الوطنية

أثّر انخراط الجزائر في هذه المواثيق على:

ترسيم التواؤم مع المعايير الدولية في مكافحة الاتجار، وتمكين قانوين داخليين أكثر حماية، بدلاً من النهج العقابي البحت.

تجريم إشراك القاصرين أو النساء أو استغلالهم لأغراض جنسية أو اقتصادية حسب شروط البروتوكول.

تعزيز التكامل مع الآليات الدولية، مثل تبادل المعلومات القضائية، تدريب القضاة، وتظافر الجهود عبر منظومات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

من خلال **2013**، أكدت الجزائر التزامها بمكافحة جرائم الاتجار بالنساء البالغات، بدءًا من انضمامها لاتفاقية 1951، مرورًا بالبروتوكول الدولي لعام 2000، وصولًا إلى التكييف التشريعي الوطني الخاص بالعاملين.

[1] وليد شريط، وحجاج مليكة، المرجع السابق، ص 408.

ترسيخ هذا التوجه عكس تحولًا مهمًا في استراتيجية الدولة الجزائرية، من مقاربة قضائية نمطية إلى مقاربة حقوقية إنسانية شاملة، تشمل الوقاية، الحماية، والملاحقة القضائية الدولية[1].

المبحث الثالث: الزيارات

1. زيارة الولايات المتحدة الأمريكية أكتوبر 1962

في إطار تدشين الدبلوماسية الجزائرية المستقلة، قام أحمد بن بلة، رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بزيارة رسمية هامة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر سنة

[1] وليد شريط، وحجاج مليكة، المرجع السابق، ص 409.

1962، وذلك مباشرة بعد إعلان استقلال الجزائر وانضمامها الرسمي إلى هيئة الأمم المتحدة كعضو رقم 109 بتاريخ 8 أكتوبر 1962.

استهل بن بلة زيارته بالعاصمة نيويورك، حيث شارك بين 9 و12 أكتوبر في أشغال الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي أول مشاركة رسمية للجزائر المستقلة في هذه المنظمة الدولية. وقد شكل هذا الحدث فرصة لبن بلة لتأكيد سيادة الدولة الجزائرية حديثة العهد بالاستقلال، ولعرض موقفها من قضايا دولية عدة، خاصة تلك المرتبطة بتصفية الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني، كما أجرى عدة لقاءات مع وفود الدول الأعضاء لتعزيز موقع الجزائر في محيطها الدولي[1].

عقب هذه المشاركة، انتقل أحمد بن بلة إلى العاصمة الأمريكية واشنطن في 15 أكتوبر، حيث حظي باستقبال رسمي وشرفي في البيت الأبيض من طرف الرئيس الأمريكي جون كينيدي، ليصبح بذلك أول زعيم جزائري يُستقبل في مقر الرئاسة الأمريكية في مراسم بروتوكولية كاملة، وهو ما اعتُبر حينها اعترافاً أمريكياً نهائياً باستقلال الجزائر وشرعية حكومتها الجديدة. وقد تناولت المحادثات بين الجانبين ملفات متعددة، من أبرزها مستقبل العلاقات الثنائية، الدعم الاقتصادي الأمريكي للجزائر، وتوجهات السياسة الخارجية للجزائر في إطار حركة عدم الانحياز. مثلت هذه الزيارة بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية الوليدة خطوة مفصلية للخروج من العزلة الدولية التي فرضها الاستعمار الفرنسي سابقاً، كما أسهمت في فتح قنوات الاتصال المباشر مع إحدى أهم القوى العالمية آنذاك[2].

2. زيارة كوبا أواخر أكتوبر 1962

بعد زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية، توجه أحمد بن بلة، رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، في أواخر شهر أكتوبر سنة 1962 إلى جمهورية كوبا، ليُجري زيارة تاريخية إلى العاصمة هافانا. كان في استقباله الزعيم الكوبي فيدل كاسترو يوم 17 أكتوبر، في لحظة وُصفت حينها

[1] http.//ennaharonline.com
[2] https://ar.wikipedia.org

بأنها تجسيد لروح التضامن الثوري بين الشعبين الجزائري والكوبي، اللذين تقاسما معاناة الاستعمار ونضال التحرر الوطني.

جاءت هذه الزيارة لتعزز العلاقات السياسية والإيديولوجية بين الجزائر وكوبا، باعتبارهما دولتين حديثتي الاستقلال تسعيان إلى دعم حركات التحرر الوطني في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإلى إرساء نظام عالمي جديد قائم على العدالة والندية، بعيدًا عن منطق الهيمنة الغربية أو الشرقية. وقد شهدت شوارع هافانا آنذاك مظاهرات شعبية ردد فيها الكوبيون شعارات تمجد الثورة الجزائرية وتحيي الشعب الجزائري، مثل: "يحيا شعب كوبا – الجزائر"، في مشهد عكس عمق الارتباط العاطفي والسياسي بين البلدين.

على المستوى الدبلوماسي، هدفت الزيارة إلى تقوية شبكة التحالفات الجزائرية مع دول المعسكر الثوري والتقدمي، وإلى تأكيد تموقع الجزائر الجديدة ضمن تيار عدم الانحياز، الرافض للانضمام إلى أي من المعسكرين المتصارعين خلال الحرب الباردة. كما فتحت هذه الزيارة المجال لتعاون اقتصادي وعسكري مستقبلي، خاصة أن كوبا كانت من أوائل الدول التي دعمت الثورة الجزائرية بالسلاح والمؤن خلال حرب التحرير[1].

3.زيارة أحمد بن بلة للاتحاد السوفياتي

في أواخر سنة 1962 أو مع بدايات سنة 1963، قام أحمد بن بلة، رئيس أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال، بزيارة رسمية إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (الاتحاد السوفييتي)، في خطوة دبلوماسية أكدت توجه الجزائر الجديدة نحو ترسيخ علاقاتها مع المعسكر الشرقي، خاصة في ظل حاجة البلاد الملحة إلى دعم اقتصادي وتقني بعد خروجها من حرب التحرير الطويلة ضد الاستعمار الفرنسي.

ورغم عدم توفر تواريخ دقيقة لهذه الزيارة في المصادر الجزائرية، إلا أن عدة تقارير دبلوماسية أمريكية أشارت إلى أن بن بلة قام بهذه الرحلة إلى موسكو مباشرة عقب جولته الغربية التي شملت نيويورك، واشنطن، وهافانا. وقد استقبل بن بلة في موسكو استقبالًا رسميًا متميزًا يعكس اهتمام القيادة

[1] http://ar.wikipedia.org

السوفيتية الكبير بالدولة الجزائرية الجديدة، ورغبتها في إدراجها ضمن دائرة نفوذها في العالم الثالث، خاصة بعد المواقف الثورية التي تبنتها الجزائر ودعمها الواضح لحركات التحرر العالمية.

كان لهذه الزيارة بعدان رئيسيان: الأول اقتصادي، تمثل في السعي إلى الحصول على مساعدات مالية وتقنية من الاتحاد السوفييتي للمساهمة في إعادة بناء ما دمرته سنوات الحرب، والثاني عسكري واستراتيجي، حيث تم بحث إمكانية تعزيز التعاون العسكري، بما في ذلك صفقات التسلح والتدريب، لضمان تأمين السيادة الجزائرية بعيدًا عن الضغوط الغربية، خصوصًا الفرنسية والأمريكية[1].

لقد عكست هذه الزيارات الثلاث – إلى الولايات المتحدة، كوبا، ثم الاتحاد السوفييتي – السياسة الخارجية المتوازنة التي تبناها أحمد بن بلة في هذه المرحلة الحساسة. فمن جهة، أراد الإبقاء على قنوات التعاون مفتوحة مع الغرب من خلال زيارته لواشنطن، ومن جهة أخرى، سعى إلى تدعيم علاقات الجزائر مع المعسكر الشرقي (السوفييت) ومع الدول الثورية الصاعدة مثل كوبا، بغية تحقيق توازن دقيق بين القوتين العظميين في سياق الحرب الباردة.

أما على الصعيد الداخلي، فقد هدفت هذه التحركات إلى تكريس ما سُمي بـ"الشرعية الثورية" للسلطة الجديدة، وإبراز صورة الجزائر المستقلة كدولة فاعلة في النظام الدولي، تسعى لدعم الشعوب المكافحة ضد الاستعمار والاضطهاد، وتطمح لقيادة حركة عدم الانحياز في إفريقيا والعالم العربي. شكلت هذه الجولات بالفعل منطلقًا مهمًا للدبلوماسية الجزائرية، وساهمت في وضع أسس شبكة واسعة من التحالفات التي استفادت منها الجزائر لعقود لاحقة.

4.زيارة أحمد بن بلة إلى مصر عام 1962:

في إطار تعزيز الروابط العربية والإقليمية بعد استقلال الجزائر، قام **أحمد بن بلة**، رئيس الحكومة المؤقتة، بزيارة رسمية إلى **جمهورية مصر العربية** في **20سبتمبر 1962**، بمناسبة توليه مهامه رسمياً. كان الرئيس المصري **جمال عبد الناصر** أول زعيم عربي يستقبل بن بلة على أرض جزائرية، وقد رغّب به كضيف شرف في مراسم الوحدة التي شهدتها العاصمة الجزائرية تزامناً مع تنصيبه رئيساً للمجلس التأسيسي، لكن وصوله إلى القاهرة كان رسالة دعم متبادلة بين

[1] http://asjp.cerist.dz

الزعيمين **نظراً للعلاقة التاريخية والتنسيق المشترك** بين مصر والجزائر منذ بدايات حرب التحرير، حين كانت القاهرة مركزاً لتنسيق الدعم السياسي والعسكري للثورة الجزائرية.

على أرض **القاهرة**، كرّم بن بلة بنصر الجزائر واستقلالها كما كرّم ناصر للاعتراف بدور مصر المحوري.

وقد أكد اللقاء على **التحالف الأيديولوجي القائم على النزعة الناصرية** وعنصر التضامن البنّاء بين القيادتين، والذي تجسّد لاحقاً في الدعم المصري للجزائر خلال **أزمة الرمال (1963(**، حيث أرسلت القاهرة مساعدات عسكرية، وحتى قوات مصرية للمشاركة في التصدي لمحاولات التمدد المغربي إلى الجنوب الجزائري.

لم تكن زيارة بن بلة لمصر مجرد تبادل بروتوكولي؛ بل مثلت خطاً استراتيجياً في إرساء ما عُرف بـ"محور القاهرة–الجزائر"، والذي دعم بشكل مستمر **نهج الوحدة العربية والتنسيق ضد حركات الاستعمار والهيمنة الأجنبية** .وبهذا الموقف، جسّد بن بلة وتيار ناصر القاعدة السياسية المشتركة للجزائر الجديدة والفضاءات الإقليمية الأوسع التي كانت تخطو صوبها السلطتان بعد الاستقلال.

الخاتمة

الخاتمة:

وبعد محاولة بحثي في بعض الدراسات توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- إن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية جاء نتيجة ظروف داخلية وأخرى دولية، عجلت في ذلك فعلى المستوى الداخلي كانت معاناة الثورة من قلت التسليح لا سيما بعد غلق الحدود التي كانت سبب في تراجع معنويات أفراد جي التحرير الوطني، ما على المستوى الخارجي فإن الضغط الفرنسي المتواصل على حكومتي تونس والمغرب ساهم وبشكل واضح في التأثير على جبهة التحرير، ومن ثم كان لا بد من الإسراع في إيجاد حل للموقف، فكان الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة في 1958/09/19.
- عملية القرصنة التي قام بها المستعمر الفرنسي استهدفت أحمد بن بلة وذلك لدوره الكبير في الثورة (ماديا وعسكريا) بغية إخماد مخططات الثورة التحريرية.
- إن تأسيس مكاتب جبهة التحرير يهدف إلى التعريف بالقضية الجزائرية وجلب مختلف أنواع الدعم والمساندة لها، وقد نجحت في تحقيق هذين الهدفين.
- تمكنت المكاتب في إسماع صوت الجزائر إلى مختلف مناطق العالم في الوطن العربي والعالم الاسلامي، واستطاعت أن تكسب عطفه ودعم الكثير من الشعوب.
- كان بن بلة من بين مؤسسي جبهة التحرير الوطني وهي المنظمة التي قادت الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي.
- ساهم في تنسيق الاستراتيجية السياسية للثورة من خلال وجوده بالقاهرة، حيث تمكن من التواصل مع دول أخرى لدعم الثورة.
- لعب دورا كبيرا في تنظيم وصول الأسلحة والذخيرة من الخارج إلى الثوار الجزائريين، وهو ما كان ضروريا لأجراء حرب ضد القوات الفرنسية.
- امتاز بن بلة إبان الثورة التحريرية بالشجاعة والرزانة والجرأة في مواجهه الاستعمار الفرنسي، وقوة العزيمة والإرادة الصلبة في المقاومة، وروح التضحية في سبيل الوطن.
- عمل بن بلة على تشييد ما تهدم طيلة سبع سنوات ونصف من الخراب والدمار، ومحاولة التخلص من التعفف الاستعماري، بغية إقامة حكومة مستقلة ذات سيادة وطنية.

- عمل على تطوير الاقتصاد الجزائري من خلال الاستثمار في الصناعة والزراعة، والبنية التحتية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، 1962-1965، دار هومة، الجزائر، 2007.
2. أحمد بيوض: المسرح الجزائري: نشأته وتطوره، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
3. اسماعيل دبس: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1962-1965، دار هومة، الجزائر، 2009.
4. رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
5. رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962.
6. الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2013.
7. عمار خليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
8. عمر بوضربة: المعركة الدبلوماسية للثورة الجزائرية، جهود الوفد الخارجي (1954-1958م)، ج2، دارعيلان للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.
9. عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
10. فتحي الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990.
11. محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الوطنية وثورة أول نوفمبر 2007.
12. محمد عباس: دوغول... الجزائر أحداث- قضايا- شهادات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
13. محمد لحسن رغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2004.
14. مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009.
15. مصطفى الأشرف: الجزائر: الأمة والمجتمع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

16. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
17. وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية ومشكله السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
18. يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

ثانياً: المذكرات

1. أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرال، ترجمه العفيف الأخضر، دار الأدب، بيروت، د.ت.
2. أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات)، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2008.
3. علي كافي: مذكرات علي كافي – من المناضل السياسي إلى القائد العسكري – دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

ثالثاً: المجلات

1. بردق عبد الوهاب: المراحل السينمائية للأفلام السينمائية في الجزائر، مجلة الحوار الثقافي، العدد 2، 2019.
2. بولمهار ناجي: كرونولوجيا الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، الفكر المتوسطي، العدد 1، 2023.
3. سليمة بلخير: المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية، العدد 36، الجزائر.
4. عبد القادر فكاير: مكاتب جبهة التحرير الوطني ودورها في التعريف بالقضية الجزائرية (1954-1962)، المصداقية، العدد 3، جامعة الجيلالي بونعامة/خميس مليانة، 2021.
5. عبد القادر مرجاني: رواد الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية سعد دحلب نموذجا 1958-1962، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 07، 03 سبتمبر 2023.
6. عمر بوضربة: دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1960، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاجتماعية، العدد 20، جوان 2018.
7. قندوز عبد القادر: تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، الجزائر، جوان 2015.

8. لزهر بديدة: نشاط بعثات جبهة التحرير الوطني للدول العربية ما بين 1957 و1959 ودورها في الدعم العربي للثورة الجزائرية، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، العدد الأول، الجزائر، جانفي 2023.
9. هشماوي وردة: قراءة تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الثورة التحريرية، قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، العدد 2، 30 جوان 2017.
10. وليد شريط، وحجاج مليكة: "الآليات الدولية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر." مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، جامعة لونيسي علي – البليدة 2، وجامعة زيان عاشور – الجلفة، 2020.

رابعا: المصادر الرسمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 08، الجزائر، الجمعة 02 فيفري 1963.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 8، الجمعة 22 فيفري 1963.
3. المرسوم رقم 63-58 المؤرخ في 13 فيفري 1963.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. http.//ennaharonline.com
2. https://ar.wikipedia.org
3. http://asjp.cerist.dz

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	/
الشكر والتقدير	/
الاهداء	/
مقدمة	01
الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية إبان الثورة التحريرية	
المبحث الأول :الدبلوماسية الجزائرية 1954/1958.	05
1- تشكيل الوفد الخارجي	05
2- النشاط الإعلامي الدعائي	07
3- تأسيس المكاتب الخارجية لجبهة التحرير الوطني	11
4- مكاتب جبهة التحرير الوطني	14
المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية 1958/1962.	17
1- تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	17
2- أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	21
3- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: (فكرة تأسيسها)	24
4- المواقف الداخلية والدولية عن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية	25
5- الزيارات الرسمية لفرحات عباس	30
6- نشاط المكاتب في عهد الحكومة المؤقتة	31
الفصل الثاني: الجزائر في عهد الرئيس احمد بن بلة 1962-1965	
المبحث الأول: استقلال الجزائر وتعيين احمد بن بلة رئيسا	39
1- الظروف السياسية وتأخر تنظيم الانتخابات	39
2- تكوين المجلس التأسيسي وأول مهامه	41
3- تأثير أزمة 1962 على الحياة السياسية الجزائرية	43
المبحث الثاني: التعريف بالرئيس أحمد بن بلة	46

1- مولده ونشأته	46
2- تعليمه	47
3- خدمته في الجيش العسكري الفرنسي	49
4- وفاته	50
المبحث الثالث: أوضاع الجزائر في عهد بن بلة	**52**
1- الأوضاع الاقتصادية	52
2- الأوضاع الاجتماعية في عهد بن بلة	54
3- الأوضاع الثقافية	56
الفصل الثالث دبلوماسية أحمد بن بلة من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
المبحث الأول: تشكيل الحكومة	**61**
❖ وزارة الداخلية:	61
❖ دوافع إصدار المرسوم	61
❖ مضمون المرسوم ومجالات تطبيقه	62
❖ الأهمية السياسية والاقتصادية للمرسوم	62
المبحث الثاني: الإتفاقيات	**64**
❖ اتفاقية العبودية	64
❖ اتفاقية قمع النساء والأطفال	64
❖ الاتفاقية الجمركية	64
❖ الاتفاقية الدولية لتمثيل تلوث مياه البحر	66
❖ اتفاقية إنشاء المنظمة الاستشارية	66
❖ اتفاقية المتعلقة بقمع الاتجار بالنساء البالغات	67
المبحث الثالث: الزيارات	**70**
1- زيارة الولايات المتحدة الأمريكية أكتوبر 1962	70

فهرس المحتويات

2-زيارة كوبا أواخر أكتوبر 1962	**71**
3-زيارة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السوفييت	**71**
4-زيارة أحمد بن بلة إلى مصر عام 1962	**73**
الخاتمة	**75**
قائمة المصادر والمراجع	**77**
ملخص	**/**

الملخـــــــــص

تكشف مضامين الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1962 و1963 عن ملامح واضحة لدبلوماسية أحمد بن بلة في مرحلة بناء الدولة الجزائرية المستقلة، حيث اتسمت هذه الدبلوماسية بالتركيز على تثبيت الشرعية الدولية من خلال الانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات العالمية كاتفاقية قمع الاتجار بالبشر، وتفعيل مبدأ السيادة الوطنية بإلغاء التشريعات الاستعمارية التي كانت تمس الكرامة والسيطرة الوطنية، خاصة في مجالات الطيران المدني والعمل الجوي. كما برز توجه نحو الانفتاح الخارجي من خلال زياراته الرسمية إلى عواصم مؤثرة دوليًا كواشنطن، موسكو، القاهرة، وبلغراد، في إطار سياسة عدم الانحياز، وذلك لتأمين الدعم السياسي والاقتصادي للدولة الفتية. وتعكس هذه النصوص أيضًا حرص بن بلة على إرساء قواعد السياسة الخارجية الجزائرية المستقلة القائمة على الدفاع عن قضايا التحرر ودعم حركات الاستقلال في العالم، مما جعل دبلوماسيته امتدادًا طبيعيًا للكفاح الثوري، ومنطلقًا لبناء علاقات دولية متوازنة تحقق مصلحة الجزائر في محيطها الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، أحمد بن بلة، الجريدة الرسمية

Abstract:

The contents of the Official Gazette of Algeria for the years 1962 and 1963 reveal clear features of Ahmed Ben Bella's diplomacy during the early phase of building the independent Algerian state. This diplomacy was characterized by a strong emphasis on consolidating international legitimacy through Algeria's accession to global organizations and conventions, such as the Convention for the Suppression of the Traffic in Persons. It also focused on reinforcing the principle of national sovereignty by abolishing colonial-era legislations that undermined national dignity and control, particularly in the fields of civil aviation and aerial work. Moreover, Ben Bella demonstrated a clear openness to the international arena through his official visits to key world capitals such as Washington, Moscow, Cairo, and Belgrade, within the framework of the Non-Aligned Movement, in order to secure political and economic support for the young state. These texts also reflect Ben Bella's commitment to laying the foundations of an independent Algerian foreign policy based on the defense of liberation causes and the support of independence movements worldwide, making his diplomacy a natural extension of the revolutionary struggle and a starting point for establishing balanced international relations that serve Algeria's interests in both its regional and global environments.

Keywords: Diplomacy, Ahmed Ben Bella, Official Gazette